

الأحاديث الجياد عند ابن كثير من خلال تفسيره من بداية الكتاب إلى آخر كلامه على سورة البقرة (جمعًا وتخريجًا ودراسةً)

د. إبراهيم بن عبد الله بن صالح الدويش

أستاذ مشارك في السنة النبوية وعلومها، جامعة القصيم،

كلية العلوم والآداب بمحافظة الرس، قسم الدراسات الإسلامية

ملخص البحث. هذا بحث جمع الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم) -من بداية الكتاب حتى نهاية سورة البقرة- بأن أسانيدھا (جياد)، وهي عشرون حديثًا، وسبقت هذا الجمع دراسة مختصرة لمعنى مصطلح (الجيد)، واستعمالات العلماء له، فتبين من خلالها أنهم استخدموا هذا المصطلح لأربعة معان: ١- بمعنى المقبول ضده المردود. ٢- وبمعنى الصحيح. ٣- وبمعنى الحسن. ٤- وأنه مرتبة فوق الحسن لذاته ودون الصحيح.

وبعد دراسة أسانيد الأحاديث العشرين على ضوء أصول وقواعد علم المصطلح مستأنسًا بكلام أئمة الشأن توصل البحث إلى أن استخدام ابن كثير لمصطلح (الجيد) ليس ثابتًا على معنى واحد، فقد استخدمه لثلاثة معان:

أ) أحيانًا بمعنى المقبول ضد المردود؛ بدليل أنه قد قرن بين الجيد وبين القوي في حكمه على بعض الأحاديث.

ب) وأحيانًا سوى بينه وبين الصحيح؛ ويؤيد هذا أنه يقرن بينه وبين الصحيح، أو يحكم على الحديث بأنه على شرط الشيخين.

ج) وأحيانًا يستخدمه مرادفًا للحسن.

وتعيين المعنى المراد بهذا المصطلح عنده يكون حسب القرائن والسياق، أو بدراسة السند. والله أعلم. وأيضًا تبين من خلال البحث أن ابن كثير مجتهد في حكمه، قد يصيب وقد يخطئ، حيث حكم على سبعة أحاديث

بأن أسانيدها جيد مع أن أسانيدها ضعيفة. وأما الأحاديث المتبقية وعددها ثلاثة عشر (١٣) فأسانيدها على هذا التفصيل:

ثلاثة أحاديث أسانيدها صحيحة، وحديث على شرط الشيخين، وحديث على شرط مسلم، وحديث صحيح لغيره، وثلاثة أحاديث أسانيدها حسنة. وحديث سنده حسن لغيره، وحديث مرسل وسنده صحيح، وحديثان موقوفان سنداهما صحيحان.

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد : فلما كان النبي ﷺ أعلم الخلق بمراد الله اهتم المفسرون بسنته وأولوها عنايتهم في بيان معاني الآيات ، ومن برز في هذا الميدان الحافظ ابن كثير ، فقد احتوى تفسيره على زبدة التفسير المأثور عن النبي ﷺ وعن صحبه الكرام والتابعين ، بل إنه توسع في تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة بشكل بز فيه من سبقه ولم يلحق شأوه من لحقه. ومما استخدمه في حكمه على الأحاديث مصطلح (الجيد) ، حيث اتضح لي بعد بحث أولي في الحاسوب أنه يفوق كثيراً مائة موضع ، فقمت بجمع واستقراء الأحاديث التي حكم عليها بأنها جياد أو أن أسانيدھا جياد من بداية الكتاب إلى آخر سورة البقرة ، ودراسة أسانيدھا على ضوء قواعد علم المصطلح ، والحكم عليها حسب ما تقتضيه الصناعة خدمة للسنة ولتفسير ابن كثير وقرائه ، وبيان استخداماته لهذا المصطلح بالاستقراء الذي هو أفضل طريقة للمعرفة. الله أسأل أن يسدني فيما أكتب ، وأن يجنبني الزلل.

أ) أهمية الموضوع

- ١ - كونه يخدم المصدرين الأساسيين للشرع الحنيف : الكتاب والسنة.
- ٢ - أنه يكشف استخدامات ابن كثير لهذا مصطلح (الجيد) في تفسيره.
- ٣ - أنه يخدم تفسيراً سلفياً كتب له القبول.

ب) أسباب اختيار الموضوع

- ١ - ما سبق في أهمية الموضوع.
- ٢ - احتواء تفسيره على الكثير من الأحاديث والآثار من مصادر شتى ، بعضها مخطوط أو مفقود ، كتفسير ابن مردويه ، وعبد بن حميد ، وغيرهما.
- ٣ - عنايته بمناقشة أسانيد ومتون الأحاديث والآثار ، وحذقه وتميزه في النقد.

٤ - استخدام ورود مصطلح الجيد بكثرة في تفسيره كما سبق في المقدمة.

ج (منهج البحث وخطواته الإجرائية

ويتلخص ذلك في النقاط الآتية :

١ - سلكت منهج الاستقراء والتحليل ، حيث قمت باستقصاء وحصر كافة الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير بأنها جياذ أو أن أسانيدھا جياذ ، من بداية تفسيره إلى نهاية كلامه على سورة البقرة ، ودرست أسانيدھا على ضوء قواعد علم المصطلح ، والحكم عليها حسب ما تقتضيه الصناعة.

٢ - نقل أحكامه نقلاً نصياً ، وإعطاؤها رقماً تسلسلياً ، معتمداً في ذلك على طبعة المحقق : سامي بن محمد سلامة.

٣ - إثبات الفروقات في المادة عند ابن كثير وبين المصادر المعزوة إليه ، إن وجد ذلك.

٤ - تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً ، والمنهج المتبع في ذلك : إن كان الحديث في الصحيحين - أو أحدهما - فأكتفي بهما ، وإن لم يكن في أحدهما فأخرجه على بقية كتب السنة المعتمدة المتداولة.

٥ - ألتزم بالحكم على الأحاديث ، وأدعمه بكلام أهل هذا الشأن.

٦ - الإجابة على الإشكالات التي قد ترد على بعض الأحاديث.

٧ - عزو الآيات الواردة في البحث إلى سورھا مع ذكر أرقامھا.

٨ - شرح الكلمات الغريبة.

د (خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وفصل ، وخاتمة.

المقدمة فيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطته، والدراسات السابقة.

والتمهيد للموضوع: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في ترجمة لابن كثير - رحمه الله - بإيجاز.

المطلب الثاني: في التطور التاريخي لمعنى (الجيد).

المطلب الثالث: في معنى (الجيد) في اللغة والاصطلاح.

وأما الفصل - الذي هو صلب الموضوع - فقد جمعت فيه الأحاديث التي حكم ابن كثير في القسم المحدد من تفسيره بأن أسانيدھا جياد، وقمت بتخريجھا ودراسة أسانيدھا والحكم عليها معتمداً على كلام أهل الاختصاص. والخاتمة فيها نتائج البحث، وقائمة المصادر.

الدراسات السابقة

هناك دراسات كثيرة تناولت حياة الإمام ابن كثير ومؤلفاته ومنهجه في تفسيره، وهذه إشارة إلى ما يخص هذا البحث من تلك الدراسات:

١ - "منهج الحافظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات من خلال تفسيره" رسالة

نال بها الباحث: يوسف عبد اللاوي درجة الدكتوراه من جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية بجمهورية الجزائر. وما يخص بحثنا من هذه الدراسة هو: "المبحث الأول: حكمه نفسه على الحديث بالصحة" من الفصل الثالث: "منهجه (أي: ابن كثير) في الحكم على الحديث بالصحة". حيث تناول في هذا المبحث الأحكام التي أصدرها ابن كثير بنفسه وبعباراته للتعبير عن صحة الأحاديث من خلال أربعة مطالب، ويهمننا منها: "المطلب الثالث: ما حكم عليه بجودة الحديث أو جودة إسناده"، ففي هذا المطلب ذكر نماذج من الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير بجودتها أو جودة أسانيدھا،

وذكر الباحث أن حكم ابن كثير على الأحاديث أو أسانيدھا بالجودة قد يكون مفرداً مثل: (حديث جيد، أو سند جيد)، وقد يكون مركباً كقوله: (جيد قوي صحيح، وجيد قوي حسن، وجيد حسن قوي، وجيد وقوي، وجيد حسن، وجيد مستقيم)، وذكر الباحث لكل واحد من هذه الألفاظ المفردة والمركبة نموذجاً واحداً؛ تناوله بالدراسة والتحليل تدليلاً على أن أمثاله تأخذ نفس الحكم^(١).

وخرج من كل هذا بنتيجة مفادھا: أن ضابط ابن كثير في الجودة فيما يتعلق بالمصطلحات المركبة هو أن يبدأ العبارة بلفظ "جيد" ثم يسوق بعده الألفاظ الأخرى التي تدعمه، كقوله: "جيد قوي صحيح"، و"جيد قوي حسن"، و"جيد حسن قوي" و"جيد متصل حسن"، و"جيد قوي"، و"جيد حسن"، و"جيد مستقيم".

وأن هذه المركبات المتعلقة بالجودة لا تعني بالضرورة تأكيداً على جودة الحديث فقط، وإنما منها ما يكون كذلك، ومنها ما أراد أن يعبر به على منتهى الصحة؛ خصوصاً إذا جمع بين الجودة والقوة والصحة، أو حتى بين الجودة والقوة في غالب الأحيان، فليست هناك قاعدة مطردة في هذه المسألة، بل لا بد من النظر في المثال ودراستھ.

وذكر أن الضابط العام في التفريق عنده بين المصطلحات الثلاثة (الصحيح) و(الحسن) و(الجيد) في حال كونها مصطلحات مفردة هو: مدى توفر شروط التوثيق في الراوي، فمن توفرت فيه شروط العدالة والضبط فهو صحيح الحديث. وأن من خفت فيه تلك الشروط - بحيث لا تنزل إلى رتبة الضعفاء، أو كان فيه راو ضعفه محتمل وتعددت مخارج حديثه - فيحكم على حديثه بالحسن أو الجودة مع مراعاة شروط الصحيح الأخرى المعروفة في بابھا.

(١) انظر: منهج الحفاظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات (ص: ٥٨٣ - ٥٨٤، ٥٨٩ - ٥٩٠، ٦٠٠ - ٦١٥).

وأشار الباحث إلى أنه لم يقف على أي فرق بين الحسن والجيد في منظور ابن كثير على المستوى النظري أو العملي، والغالب أنهما إن كانا مفردين من حيث التركيب، يدل أحدهما ما يدل عليه الآخر^(٢). إذاً النتيجة أن ابن كثير يعني بالجيد حال الأفراد الحسن.

على ما سبق يتبين أن الفرق بين الدراسة المذكورة وبين هذا البحث أنها تناولت أحاديث منتقاة من تفسير ابن كثير كأمثلة، وتناولتها بالدراسة والتحليل، ولم تتوسع في تخريج هذه الأحاديث.

٢ - "تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير"، وهو مشروع علمي
استهدف تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير، لم أقف عليه بعد بحث وتنقيب، وقام به باحثان برسالتين علميتين، ونالا بهما درجة الماجستير من جامعة محمد الخامس. الرسالة الأولى (تتضمن على ٧٢٧ حديث)، والباحث: حميد العبادي، الدرجة العلمية: ماجستير، اسم الجامعة: جامعة محمد الخامس. التخصص: الآداب - تطوان - الدراسات الإسلامية. السنة: ١٩٩٥ م. واسم المشرف: المكي أفلانية.
والرسالة العلمية الثانية (تتضمن على ١٣٣٨ حديث)، الباحث: الحسن أفقيرن، الدرجة العلمية: ماجستير، اسم الجامعة: جامعة محمد الخامس، التخصص: الآداب - تطوان - الدراسات الإسلامية، السنة: ١٩٩٥ م، اسم المشرف: المكي أفلانية.

٣ - "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة"، بحث محكم للدكتور عبدالرحمن عبدالكريم الزيد، ومنشور في مجلة الأحمديّة الصادرة من دائرة البحوث الإسلامية.

(٢) انظر: المرجع السابق (ص: ٦٨٠ - ٦٨١).

وهذا البحث له نوع تعلق ببحثنا باعتباره يبحث عن معنى الجيد عند أصحاب السنن الأربعة، وقد درس الباحث ستة عشر حديثاً - وهي مجموع الأحاديث التي حكم أصحاب السنن الأربعة على أنها أو أسانيداً جياد - وخرج بنتيجة بينها بقوله: "فالذي يترجح لي مما سبق أنهم يعنون بالجيد: الحسن بنوعيه، هذا هو الغالب في استعمالهم كما ترى في الدراسة السابقة، ويحتمل أن يكون كما قال البلقيني: تردد في بلوغه الصحيح لأمر ما في السند أو المتن، لكن الأول أقوى، فليس كما ذكر السيوطي^(٣) أن المراد به الصحيح، ومما يدل على أنهم لا يريدون بالجيد الصحيح إضافة لما سبق حكم النسائي - رحمه الله - على الحديث العاشر بالجودة - كما سبق - مع أنه ذكر أنه منقطع"^(٤).

التمهيد

المطلب الأول: في ترجمة ابن كثير - رحمه الله - بإيجاز^(٥)

هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشي البُصْروِي^(٦) الدمشقي الشافعي، الإمام الفقيه، الحافظ المفسر المؤرخ. ولادته

(٣) انظر كلام البلقيني والسيوطي في (ص: ١٣).

(٤) انظر بحث: (الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة) (ص: ٥٢) المطبوع بالحاسوب.

(٥) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ٢٠١)، والرد الوافر لابن ناصر الدين (ص: ٩٢)، والدرر الكامنة (١ / ٤٤٥)، وإنباء الغمر كلاهما لابن حجر (١ / ٣٩)، والمنهل الصافي (٢ / ٤١٤)، والنجوم الزاهرة (١١ / ١٢٣) كلاهما لابن تغري بردي، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤)، وطبقات المفسرين للدوادري (١ / ١١١ - ١١٣)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٦٠)، وشذرات الذهب (٨ / ٣٩٧)، والبدر الطالع (١ / ١٥٣).

سنة (٧٠١هـ) على ما نص عليه نفسه^(٧)، أو سنة (٧٠٠هـ) على ما ذكره غيره^(٨)، وفي كلامه ما يشير إليه - أيضاً -^(٩). وتوفي بعد أن كف بصره في آخر عمره بدمشق يوم الخميس منتصف شعبان، وقيل: السادس والعشرين منه^(١٠) سنة (٧٧٤هـ) عن أربع وسبعين سنة قضاها في طلب العلم والتدريس والفتوى، وكانت جنازته حافلة مشهودة، ودُفن بوصية منه في تربة شيخ الإسلام ابن تيمية بمقبرة الصوفية خارج باب الصغير من دمشق^(١١)، فرحمه الله، وأسكنه فسيح جناته. وقد رثاه بعض طلبته:

لفقدك طلاب العلوم تأسفوا وجادوا بدمع لا يبيد غزير
ولو مزجوا ماء المدامع بالدمما لكان قليلاً فيك يا ابن كثير^(١٢).

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمعنى (الجيد)^(١٣)

يبدو - والله أعلم - من تتبع استعمالات المحدثين الأوائل للفظ (الجيد) أنهم كانوا يستخدمونه بمعناه اللغوي العام ليفيد توثيقاً عاماً أكثر من استعماله كمصطلح

(٦) نسبة إلى (بُصْرَى) مدينة حوران، وهي في منتصف المسافة بين عمان ودمشق، وهي اليوم آثار قرب مدينة «درعة» التي احتلت محلها حتى ظن بعض الناس أنها هي. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/ ٢٥٣)، ومعجم البلدان (١/ ٤٤١)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٤٣).

(٧) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٥). وجزم به الحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ (ص: ٣٨)، والتقي الفاسي في ذيل التقييد (١/ ٤٧٢)، وابن قاضي شعبة في الطبقات (٣/ ٨٥)، وابن تغري بردي في المنهل الصافي (٢/ ٤١٥)، والداودي في طبقات المفسرين (١/ ١١٢).

(٨) جزم به السيوطي في طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤).

(٩) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٣٧).

(١٠) انظر: أنباء الغمر (١/ ٤٠)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١١١)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٣).

(١١) انظر: أنباء الغمر (١/ ٤٠)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٣). والمنهل الصافي (٢/ ٤١٥).

(١٢) المنهل الصافي (٢/ ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٤).

(١٣) هذا المطلب جدير بأن يُفرد بدراسة مستقلة نظراً لأهميته وطوله، ولذا اكتفيت هنا به مختصراً فهو ليس موضوع البحث أصلاً.

حديثي يفيد توثيقاً خاصاً، ومن ذلك ما جاء في طبقات ابن سعد قال: "أُخْبِرْتُ عَنْ مجالد، عن الشعبي قال: "كان ابن عمر جَيِّدَ الحديث ولم يكن جَيِّدَ الفقه" (١٤). يعني بالجودة هنا -والله أعلم - : الاهتمام الكبير بالحديث وحفظه ؛ بدليل أن هذا الكلام جاء تدليلاً على مزيد اهتمام ابن عمر وحفظه لألفاظ الأحاديث، إذ جاء متصلاً بعد قول ابن سعد: "لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً أَحْذَرَ أن لا يزيد فيه ولا يُنْقِصَ منه وَلَا وَلَا ... من عبد الله بن عمر بن الخطاب" (١٥).

وكان ابن عمر شديد الاحتياط، والتوقي لدينه في الفتوى، وكل ما تأخذ به نفسه، ولم يقاتل في شيء من الفتن، ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه حين أشكلت عليه، ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه (١٦).

ومنه -أيضاً - وصف ابن المبارك لحديث: "إن الله لَيَكْفُرُ عن المؤمن من خطاياها كلها بحمى ليلة" (١٧) بعد أن رواه: "هذا من جيد الحديث"، أي جيد معناه، وإلا فهو مرسل ضعيف.

(١٤) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٨٥).

(١٥) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢٨٤) قال: أخبرنا الفضل بن دكين أبو نعيم، أخبرنا زهير بن معاوية، عن محمد بن سودة، عن أبي جعفر، فذكره.

(١٦) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٣٦).

(١٧) مرسل ضعيف، رواه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ح: ٢٨) قال: حدثنا أبو يعقوب التميمي، حدثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، عن عبد الله بن المبارك، عن عمر بن المغيرة الصغاني، عن حوشب، عن الحسن، يرفعه، وعمر بن المغيرة المصيصي، قال عنه أبو حاتم: شيخ. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن المديني: لا أعرفه. انظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٣٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٤)، ولسان الميزان (٤/ ٣٣٢). وقال العراقي في طرح التثريب (٣/ ٢٣٨): "مرسلات الحسن غير محتج بها عند أهل الحديث". وقال الألباني في الضعيفة (ح: ٦١٤٤): "منكر".

ومنه قول أحمد بن حنبل: "لا أعلم في هذا الباب (أي: التسمية في الوضوء) حديثاً له إسناده جيد" (١٨).

ثم كثر استعماله في كلام النقاد والمحدثين كمصطلح يفيد توثيق راوٍ، أو كون السند أو المتن مقبولاً قبولاً عاماً يدخل فيه الصحيح فما دونه ما لم يصل إلى درجة الضعف، فمثلاً عند النسائي نجد أنه ذكره في (الكبرى والمجتبى) في تسعة مواضع (١٩)، ثلاثة منها وصفاً للمتن، ومنها قوله في الكبرى، كتاب الصلاة: "هذا حديث جيد" (٢٠). وقوله - أيضاً - في الكبرى، كتاب الصلاة، في حديث ابن مسعود: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد" (٢١). وقوله - أيضاً - في المجتبى، كتاب آداب القضاء: "هذا الحديث جيد جيد" (٢٢). وستة منها وصفاً للسند، ومنها قوله في الكبرى، في كتاب القضاء: "إسناده هذا الحديث جيد" (٢٣). وقوله في الكبرى - أيضاً - في كتاب التفسير: "إسناده جيد غاية صحيح" (٢٤).

(١٨) ذكره الترمذي بعد حديث "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ"، كتاب الطهارة، باب في التسمية عند الوضوء (ح: ٢٥).

(١٩) يراجع للمزيد بحث: "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة"، ومنه استفدت كثيراً في هذا المبحث.

(٢٠) باب ذكر الاختلاف على ابن عباس في صلاة الكسوف (ح: ٥١١).

(٢١) باب الصف بين القدمين (ح: ٩٦٩).

(٢٢) بعد حديث (ح: ٥٣٩٧).

(٢٣) باب الشيء يدعيه الرجلان وليس لكل واحد منهما بينة (ح: ٥٩٥٥)، ونقل ابن حجر رحمه الله في بلوغ المرام حكم النسائي: (إسناده جيد).

(٢٤) كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] (ح: ٥٥٨٤).

الموضع الثالث: قوله في السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب قذف المملوك (ح: ٧٣٥٢): "هذا حديث جيد".

الموضع الرابع: قوله في المجتبى، كتاب الصلاة، باب كم صلاة الليل (ح: ٤٧٢): "هذا إسناده جيد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الأزدي خالفه سالم ونافع وطاووس".

الموضع الخامس: قوله في السنن الكبرى، (ح: ٥٣٩٣): "هذا إسناده جيد".

وذكره الترمذي في سننه في خمسة مواضع ، أربعة منها وصفاً للحديث ، ومنها قوله : " وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن " (٢٥) . وموضع واحد وصفاً للسند ، وهو قوله في كتاب الطلاق واللعان : " حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه ، وإسناده جيد " (٢٦) .

وذكر أبو داود الجيد وصفاً للسند في موضع واحد من سننه ، وهو قوله في كتاب الصلاة :

" وهذا حديث غريب ، إسناده جيد " (٢٧) .

وذكره ابن ماجه وصفاً للحديث في موضع واحد ، وهو قوله نقلاً عن غيره في كتاب الجنائز : " حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : كان عبد الله بن عثمان يقول : حديث جيد ورجل ثقة " (٢٨) .

الموضع السادس: قوله في المجتبى، كتاب القضاء، باب الحكم باليمين مع الشاهد (ح: ٦٠١١): " هذا إسناده جيد وسيف ثقة، وقيس ثقة " .

(٢٥) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة (ح: ٦٠) .

الموضع الثاني: في البر والصلة، باب ما جاء في الصدق والكذب. بعد حديث رقم (١٩٧٢) قال: " هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرحيم بن هارون " .

الموضع الثالث: في البر والصلة، باب ما جاء في التشيع بما لم يعط. بعد حديث رقم (٢٠٣٥) قال: " هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه " .

الموضع الرابع: في الطب، باب ما جاء في الحمية، بعد حديث رقم: (٢٠٣٧) قال: " هذا حديث جيد غريب " .

(٢٦) ما جاء في مداراة النساء (ح: ١١٨٨) .

(٢٧) باب رفع اليدين في الاستسقاء (ح: ١١٧٣) . وقد نقل المزي في تحفة الإشراف (١٢ / ٢٢٥) قوله هذا .

(٢٨) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر (ح: ١٥٦٨) ، وعبد الله بن عثمان هو: البصري صاحب شعبة، قال النسائي: ثقة ثبت. وقال الدارقطني: هو أجل من روى عن شعبة وأضبظهم ومات قبل شعبة. وذكر ابن حجر في ترجمته قوله هذا الذي ذكره ابن ماجه. (تهذيب التهذيب

وأما تحديد معنى مصطلح (الجيد) فمن الصعوبة الجزم بأنه يفيد توثيقاً كاملاً مطلقاً، أو أنه يفيد توثيقاً نسبياً في كل المواضع والسياقات، أو لدى جميع المحدثين والنقاد، وذلك أن لكل منهم عرفة ومنهجه الخاص، وأن الجيد يختلف معناه من ناقد إلى ناقد، ومن سياق إلى سياق، ومن جملة إلى جملة، والقرائن هي الفيصل، وهي التي تبين المراد، أو بدراسة وجمع كلامهم يتضح المقصود ويتعين، وهذا ما تبين لي من خلال جمع كلام عدد منهم، كما سيأتي في المطلب التالي بعد بيان معنى الجيد في اللغة.

فمثلاً: سليمان بن أبي مسلم الأحول: قال عنه أحمد في رواية الميموني: "ثقة، جيد الحديث، وقد روى عنه ابن عيينة"^(٢٩). فمثل هذا يفيد توثيقاً كاملاً، بل هو بدرجة تكرار التوثيق: ثقة ثقة، بدليل أن الإمام نفسه وصفه بهذا -أيضاً- كما في التقريب^(٣٠)، ومثله ما قال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: "معاوية بن سلام جيد الحديث ثقة"^(٣١). بخلاف ما إذا استخدموا (الجيد) في سياق قولهم: "محله الصدوق، وشيخ وسط، وصويلح، ولا بأس به، ونحو ذلك" فإنهم يعنون بها -والله أعلم- عدم الضعف المطلق وأدنى درجات التوثيق. قال الذهبي في ديباجة كتابه الميزان: "ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق، فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق،

(٢٩) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ٦٩).

(٣٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(٣١) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٨٦).

وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك" (٣٢).

المطلب الثالث: في معنى (الجيد) في اللغة والاصطلاح

الجيد في اللغة: الحسن، وهو: نقيض الرديء، وأصله جيود، قلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء ثم أدغمت الياء الزائدة فيها. وجمعه جياذ وجيادات وجيائد. والجيد من كل شيء هو أطيبه وأفضله وأنفسه. والجيد: الرفيع في علو شأنه (٣٣).

وبعد تتبع كلام جمع من العلماء والمحدثين اتضح لي أنهم استخدموا (الجيد) لمعان مختلفة:

١ - منهم من يأتي (الجيد) عنده في مقام المقبول الذي ضد المردود، فيشمل الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، مثل: القوي، والثابت، والصالح، والمعروف.. (٣٤). وهذا المعنى قريب جداً من المعنى اللغوي العام للجيد. يقول الحافظ ابن حجر: "وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها، وهي: الثابت، والجيد، والقوي، والمقبول، والصالح" (٣٥).

(٣٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣- ٤). وانظر: الرفع والتكميل (ص: ١٠٧- ١٠٩).

(٣٣) انظر: تهذيب اللغة (٧/ ١٥٤)، ومجمل اللغة (ص: ٧١٣)، والفروق اللغوية للعسكري (ص: ١٨٥)، والمخصص (٤/ ٤٦)، والقاموس المحيط (ص: ٢٧٥)، وتاج العروس (٧/ ٥٢٦).

(٣٤) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٨٢)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٤- ١٩٥)، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/ ١٢٥٤- ١٢٥٦).

(٣٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٩٠). وقال السيوطي نحوه في تدريب الراوي (١/ ١٩٤).

٢ - ومنهم من يرى أنه لا مغايرة بين (الجيد) وبين الصحيح. وإلى هذا ذهب كثير من المحدثين^(٣٦)، قال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال"^(٣٧). وعن الحسن بن سلام قال: كان عبد الله بن داود، إذا حدثنا بحديث جيد، قال: «هذا الحديث كالجواهر، هذا لم يتغير»^(٣٨). وعن يحيى بن سعيد، قال: «كان الأعمش إذا جاء بإسناد جيد تهلل وجهه وإذا جاء بذلك الآخر، فالله أعلم»^(٣٩). وقد بوب الخطيب البغدادي لهذه الآثار وغيرها بقوله: "اختبار جياد الأحاديث وعيونها التي لا يدخل عليها التعليل في أسانيدنا ولا متونها"^(٤٠). وهذا يبين أن مراد الأعمش بالجيد: الصحيح.

ومنه ما رواه الحاكم - في معرض كلامه عن اختلاف أئمة الحديث في أصح الأسانيد - عن حجاج بن الشاعر قال: "اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني في جماعة معهم اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياد، فقال رجل منهم: «أجود الأسانيد شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم

(٣٦) كابن الصلاح والزرکشي والبلقيني والسخاوي وغيرهم. انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي (١/ ٣٨٢)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (١/ ٩٩)، ومحاسن الاصطلاح المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٥٥)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٥).

(٣٧) رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ١٩٠، ٢٧٦)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠١)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: ٥٧).

(٣٨) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص: ٣١٦)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠١).

(٣٩) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص: ٣١٦)، ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٠١).

(٤٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠١).

سلمة، عن أم سلمة». وقال علي بن المديني: «أجود الأسانيد ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي». وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: «أجود الأسانيد الزهري، عن سالم، عن أبيه»، وقال يحيى: «الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة» انتهى^(٤١).
يعنون بأجود الأسانيد هنا: أصحابها.

قال السخاوي: "ولا فرق بين اللفظين (يعني: الصحيح والجيد) اصطلاحاً"^(٤٢).
وعندما حكى ابن الصلاح قول الإمام أحمد السابق في أصحاب الأسانيد فاستنتج منه بعض العلماء أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، قال السيوطي: "فأما الجيد: فقال شيخ الإسلام"^(٤٣) في الكلام على أصحاب الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحابها: الزهري، عن سالم، عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم"^(٤٤). قال: وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، كذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك. من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة"^(٤٥). وفي "جامع الترمذي" في الطب: هذا حديث جيد حسن"^(٤٦)، وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم"^(٤٧).

(٤١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٥٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠ / ٥٩).

(٤٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١ / ٢٣).

(٤٣) يعني به: الحافظ ابن حجر. وكلامه هذا في نكتة الكبرى غير المطبوع، وأما المطبوع فهي النكت الصغرى. انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣ / ١٢٥٤).

(٤٤) في معرفة علوم الحديث (ص: ٥٤). وفي ذلك يقول العراقي في (ألفيته مع شرح السخاوي، ص: ١٤):

وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ * عَنْ سَالِمٍ أَيْ عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ

(٤٥) انظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٤).

(٤٦) هكذا في المطبوع من التدريب بزيادة كلمة (حسن)، وهي غير موجودة عند الترمذي كما سبق أن ذكرتها في في هامش رقم (١٧)، ولفظ الترمذي: "هذا حديث جيد غريب"، وهو الموافق لنسخة مخطوطة لجامع الترمذي، هي نسخة الكروخي (ت: ٥٤٨هـ)، وأيضاً لطبعة دار السلام بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ، =

وقال الزركشي: "وقع في عبارة بعضهم (الجيد) كالترمذي في الطب من جامعه^(٤٨)، ومراده الصحيح"^(٤٩).

٣ - ومنهم من يرى (الجيد) أنه مرتبة فوق الحسن لذاته، ودون الصحيح. وهو الحديث الذي بلغ درجة (الحسن لذاته)، إلا أن المحدث متردد في بلوغه إلى درجة الصحيح لذاته. وهذا يعزى إلى الجهد المتفطن من المحدثين^(٥٠).

قال السخاوي: "الوصف بـ(جيد) عند الجهد أنزل رتبة من الوصف بصحيح"^(٥١).

وقال السيوطي: "الجهد منهم لا يعدل عن (صحيح) إلى (جيد) إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي"^(٥٢).

٤ - ومنهم من يرى (الجيد) بأنه الحسن مطلقاً. وهذا ما يفهم من كلام العراقي الذي نقله عنه السيوطي في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل: "جيد

وثلاث نسخ اعتمد عليها د. بشار عواد معروف في تحقيقه لجامع الترمذي، ورمز إليها (م، ي، س) الأولى: نسخة أحمد شاكر وأتمت بعده، والثانية نسخة مطبوعة في دهلي سنة (١٣٥٣هـ)، وأعدت طبعها بطريقة التصوير دار الكتاب العربي ١٩٨٤م ببيروت. والثالثة هي نسخة مطبوعة بطريقة حجرية في لكونو من البلاد الهندية سنة (١٣١٠هـ)، وقد قوبلت على عدة نسخ. وهو موافق لنقل البلقيني عنه (انظر: النكت الوفية بما في شرح ألفية للبقاعي، ١ / ١٠١).

(٤٧) تدريب الراوي (١ / ١٩٤ - ١٩٥). وانظر: محاسن الاصطلاح (ص: ٨٥) المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح.

(٤٨) في كتاب الطب، باب ما جاء في الحمية، بعد حديث رقمه (٢٠٣٧) ولفظه: "هذا حديث جيد غريب".

(٤٩) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١ / ٣٨٢).

(٥٠) انظر: تدريب الراوي (١ / ١٩٤ - ١٩٥)، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣ / ١٢٥٤).

(٥١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١ / ٢٣).

(٥٢) انظر: تدريب الراوي (١ / ١٩٥). وانظر: البحر الذي زخر (٣ / ١٢٥٤ - ١٢٥٦).

الحديث، حسن الحديث^(٥٣). نرى هنا أن العراقي قد قرن بين الحسن والجيد، فجعلهما مترادفين.

ووجدت في كلام البيهقي أنه أطلق (الجيد) على الحسن لغيره حيث قال في سننه الكبرى: "..حديث مسح الذراعين -أيضاً - جيد بالشواهد التي ذكرناها"^(٥٤). والذي يحتاج للشواهد هو: الحسن لغيره^(٥٥).

هذا ما وقفت عليه في معنى (الجيد) في الاصطلاح، ولا شك أن الموضوع بحاجة لبسط أوسع في بحث مستقل وجمع وتحليل أكثر، وأما استخدامات ابن كثير لهذا المصطلح في تفسيره فهذا ما سيكشف عنه البحث بعد استقراء استعمالاته للجيد من بداية تفسيره إلى آخر كلامه على سورة البقرة، علماً أن النتيجة الأصوب لا تكون إلا بعد الاستقراء لجميع الكتاب في هذا الباب، والله أسأل أن يمدني بالعمر والصحة وبركة في الوقت فيوفقني لإكمال هذا المبحث في التفسير كله، أو لعل الله أن يكتب لغيري من يُتمه خدمةً لحديث نبينا ﷺ وسنته.

فصل في تخريج ودراسة الأحاديث

التي حكم عليها ابن كثير بأن أسانيدها جياذ

١ - قال ابن كثير - في معرض كلامه عن أحسن طرق التفسير^(٥٦) - :
"والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله

(٥٣) تدريب الراوي (١/ ٤٠٧). وانظر: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٣٥٧).

(٥٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٢٥).

(٥٥) انظر: "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة" للدكتور عبدالرحمن الزيد (ص: ٥٤) المطبوع بالحاسوب.

(٥٦) تفسير ابن كثير (١/ ٤١) وهذا المبحث نقله المصنف من كلام شيخه ابن تيمية في أصول التفسير. وهو مطبوع ضمن مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢٩ وما بعدها)، ومطبوع مستقلاً أيضاً.

ﷺ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: يَكْتَابُ اللَّهُ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: يَسْتَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ بِرَأْيِي. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ» (٥٧).

(٥٧) إسناده ضعيف.

رواه أبو داود في الأفضية، باب اجتهد الرأي في القضاء (ح: ٣٥٩٣)، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (ح: ١٣٢٨)، وقال: "إسناده ليس بمتصل". والطيايسي في مسنده (ح: ٥٦٠)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٤٣٨/٣، ٦٤)، وأحمد (ح: ٢٢٠٠٧)، وعبد بن حميد (المنتخب من مسنده، ح: ١٢٤)، والدارمي (ح: ١٦٨)، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٩٧)، والطحاوي في شرح المشكل (ح: ٣٥٨٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢١٥)، والطبراني في الكبير (ح: ٣٦٢)، والبيهقي في سننه (١٠/ ١١٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٨٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (ح: ١٥٩٣)، (١٥٩٤) من طرق عن شعبة، عن أبي العون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ بن جبل، وقد جاء عند الطبراني رواية الحارث بن عمرو عن معاذ بدون واسطة.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الحديث اختلافاً كبيراً؛ فضعفه جماعة؛ وصححه آخرون، ومن صححه: أبو بكر الرازي، وابن العربي، والخطيب، وابن القيم، وغيرهم. وادعوا بأنه حديث مشهور يرويه شعبة بن الحجاج، ورواه عنه جماعة من الأئمة، والحارث بن عمرو الهذلي من كبار التابعين وهو ليس بمجهول، وقد وثقه ابن حبان (الثقات، ١٧٣/٦). وادعوا - أيضاً - : أن أصحاب معاذ ليسوا بمجهولين. وأن الأمة قد تلقتهم بالقبول. قال الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٨٩): "إن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم - ثم ذكر أحاديث فيها خلاف، ثم قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غُتُوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غُتُوا عن طلب الإسناد له". وانظر: إعلام الموقعين (١/ ١٥٥ - ١٥٦).

وأما الذين ضعفوه فهم أكثر، منهم: البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني وابن حزم وابن الجوزي والذهبي والسبكي وابن حجر.. وقالوا: الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢٧٣): "هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته". وقال ابن الملقن في البدر =

وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد، كما هو مقرر في موضعه^(٥٨).

٢ - قال ابن كثير^(٥٩): "قال أبو عبيد^(٦٠): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ -مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو -يَعْنِي ابْنَ الْعَاصِ -: إِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا، يَغْيِرُ مَا قَرَأَ الرَّجُلُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتِيَاهُ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تَمَارُوا فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ مِرَاءً فِيهِ كُفْرٌ»^(٦١)»^(٦٢) اهـ.

المنير (٩/ ٥٣٤): "هذا الحديث كثيرًا ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصوليين والمحدثين ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل فيما أعلم". انظر أقوال الفريقين إضافة إلى المصادر السابقة في التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٧٧)، وعلل الدارقطني (٦/ ٨٩)، والأبائيل والمناكير للجورقاني (١/ ٢٤٤)، وعارضة الأحوزي (٦/ ٧٢)، ونصب الراية (٤/ ٦٣)، والتلخيص الحبير (٤/ ٤٤٥)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير (ص: ١٢٥)، والضعيفة (ح: ٨٨١).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ لأن مداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول، عن رجال من أهل حمص، لا يدرى من هم، ويبدو أن ابن كثير إنما حكم عليه بالجودة اعتمادًا على كلام شيخه ابن تيمية كما أشرنا سابقًا حيث نقله عنه بنصه، ويدل على هذا أنه اكتفى في تخريجه في تحفة الطالب (ص: ١٢٥) بقوله: "قال البخاري: لا يصح هذا الحديث. وقال الترمذي: ليس إسناده عندي بمتمصل".

(٥٨) هذا الحكم على الحديث منقول بنصه من كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٤).

(٥٩) تفسير ابن كثير (١/ ٤١).

(٦٠) هو: القاسم بن سلام الهروي، الإمام الحافظ المجتهد، ثقة فاضل، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، والتقريب (ص: ٤٥٠).

(٦١) الظاهر أن معنى المراء هنا: الشك فيه. والشك في كونه كلام الله كفر. وقيل معناه: التدارؤ فيه، وهو أن يروم تكذيب القرآن بالقرآن ليدفع بعضه ببعض. وقيل: هو المراء في قراءته بأن ينكر بعض القراءات المروية. انظر: معالم السنن (٤/ ٢٩٧)، والنهاية (٤/ ٣٢٢)، وفيض القدير (٦/ ٢٦٥).

(٦٢) إسناده الحديث حسن، ومثنته صحيح.=

وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بِهِ نَحْوَهُ، وَفِيهِ: «فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ أَوْ إِنَّهُ الْكُفْرُ بِهِ» (٦٣).

رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٣٣٧). ومن طريقه: الداني في جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٩٧، ح: ٤٠)، وفي الأحرف السبعة للقرآن (ص: ١٦، ح: ٥).

رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين إلا عبد الله بن صالح الجهني المصري، كاتب الليث، وهو مقبول، -ولذا الحديث حسن- روى له البخاري تعليقاً وأصحاب السنن إلا النسائي. قال الحافظ في التقریب (ص: ٣٠٨): "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة". وأحاديثه صالحة عند البخاري وهو من ألزم الناس للثبوت، لزمه عشرين سنة، ولم يتفرد به، فرواه أحمد (ح: ١٧٨١٩) والبيهقي في الشعب (ح: ٢٠٧٠)، من طريق: عبد الله ابن جعفر يعني المخرمي والدروردي، كلاهما عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو بن العاص.

والليث هو ابن سعد المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. انظر: التقریب (ص: ٤٦٤). قال الحافظ في الفتح (٩/ ٢٦): "إسناده حسن". وقال الألباني في الصحيحة (٤/ ٢٦) "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم".

وأخرجه ابن أبي شيبة (ح: ٣٠١٦٥) قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعد، مولى عمرو بن العاص، قَالَ: تَشَاجَرُ رَجُلَانِ فِي آيَةٍ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ». قال أبو حاتم في العلل (٢/ رقم ١٧٨٢): "هذا وهم، إنما رواه يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن النبي -ﷺ-". والحديث نقله ابن كثير عن أبي عبيد في فضائل القرآن أيضاً بالسند نفسه (ص: ١١٨) ثم قال: "هذا أيضاً إسناد جيد". وفي جامع المسانيد (ح: ٨٣٢٥)، والمتقي في كنز العمال (ح: ٣٠٧٢).

(٦٣) سنده صحيح على شرط مسلم.

رواه أحمد (ح: ١٧٨٢١). ورجال ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن جعفر، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم وأصحاب السنن. قال الحافظ في التقریب (ص: ٢٩٨): "ليس به بأس"، وأبو سلمة الخزاعي هو: منصور بن سلمة ثقة ثبت حافظ. (التقریب ص: ٥٤٧). صورة الحديث صورة المرسل، لكن الحديث السابق يبين أن أبا قيس رواه عن عمرو بن العاص مرفوعاً.

وهذا -أيضاً- حديث جيد^{٦٥}أهـ.

٣ - قال ابن كثير^(٦٤): "وقد حكى القرطبي عن أبي بكر بن الأنباري^(٦٥) في كتاب الرد^(٦٦) أنه قال: فمن آخر سورة مقدمة أو قدم أخرى مؤخرة كمن أفسد نظم الآيات وغير الحروف والآيات^(٦٧). وكان مستنده اتباع مصحف عثمان رضي الله عنه، فإنه مرتب على هذا النحو المشهور. والظاهر أن ترتيب السور فيه منه ما هو رجع إلى رأي عثمان^(٦٨)، وذلك ظاهر في سؤال ابن عباس له في ترك البسملة في أول براءة، وذكره الأنفال من الطول^(٦٩). والحديث في الترمذي وغيره بإسناد جيد وقوي^(٧٠)»^(٧١).

(٦٤) تفسير ابن كثير (١/ ٤٨).

(٦٥) هو: الإمام ذو الفنون محمد بن القاسم (٢٧٢-٣٢٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤).

(٦٦) مفقود، انظر بحثاً للدكتور غانم قدوري في مجلة الحكمة، العدد التاسع (ص: ٢٣١)، حول الكتاب.

(٦٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٩٦ - ٩٧).

(٦٨) في ترتيب السور ثلاثة أقوال: توقيفي، اجتهاد من الصحابة، والقول الوسط الذي تجتمع عليه الأدلة أن منه ما هو توقيفي وهو الأكثر، ومنه حسب اجتهاد الصحابة، وحصل إجماعهم عليه.

انظر: فتح الباري (٩/ ٤٠)، والبرهان (١/ ٢٥٧)، والإنتقان (١/ ١٧٠).

(٦٩) جمع: الطول، والسبع الطول هي: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس. وقيل:

الأنفال مع براءة. وقد طعن عثمان رضي الله عنه أنهما سورة واحدة، فلذلك وضعهما في السبع الطول، ولم يكتب

بينهما البسملة. وكانتا تدعيان في زمن رسول الله ﷺ القرينتين. انظر: تفسير الطبري (١/ ٩٧)، وجمال

القرء وكمال الإقراء (١/ ١٨٥).

(٧٠) وكذا قال ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ١٤٣).

(٧١) إسناده ضعيف.

رواه الترمذي في تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة (ح: ٣٠٨٦) قال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى

ابن سعيد، ومحمد بن جعفر، وابن أبي عدي، وسهل بن يوسف، قالوا: حدثنا عوف بن أبي جميلة قال:

حدثنا يزيد الفارسي قال: حدثنا ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى

الأنفال... فذكر الأثر.=

ورواه أبو داود في الصلاة، باب من جهر بها (ح: ٧٨٦، ٧٨٧)، وأحمد (ح: ٣٩٩، ٤٩٩)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١٠١٥)، والبزار في البحر الزخار (ح: ٣٤٤)، والنسائي في الكبرى (ح: ٧٩٥٣)، وفضائل القرآن (ح: ٣٢)، وابن أبي داود في المصاحف (ح: ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢)، والطحاوي في شرح المشكل (ح: ١٣١، ١٣٧٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٧٢، ح: ٢٨٢)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان، ح: ٤٣)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٦٣، ح: ٢٣٧٦)، كلهم من طرق عن عوف بن أبي جميلة، بالإسناد السابق.

قال الترمذي: "حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس". وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

ولعل هذا الحكم منهما بناء على أن يزيد الفارسي هو ابن هرمز أبو عبد الله المدني، الثقة الذي أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (التقريب، ص: ٦٠٦)، وقد جزم يحيى بن سعيد القطان وابن أبي حاتم أنه ليس هو. وقال المزي -وتبعه ابن كثير وابن حجر-: "وهو الصحيح". ويزيد الفارسي مقبول كما في التقريب (ص: ٦٠٦) أي: حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث، وقال ابن أبي حاتم: "لا بأس به"، وقال أحمد شاکر في تحقيقه للمسنَد (١/ ٣٣٣): "يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً، حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره". وقال الأرئوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسنَد (١/ ٤٦٠): "يزيد الفارسي هذا لم يرو عنه هذا الحديث غير عوف بن أبي جميلة، وهو في عداد المجهولين، وقد انفرد بروايته". انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٣ - ٢٩٤)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢٧٠ - ٢٨٧)، والتقريب (ص: ٦٠٦)، وضعيف أبي داود للألباني (١/ ٣٠٦).

قال البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٣٦٧) وفي الضعفاء (ص: ١٢٢): "قال لي علي -يعني ابن المديني-: قال عبد الرحمن -يعني ابن مهدي-: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى لم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء.

وقال أحمد شاکر: "في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له"، واستند في حكمه على الحديث -بأنه لا أصل له- لعدة أمور، هي باختصار:

أ - ضعف سنده؛ حيث فيه جهالة يزيد الفارسي الذي انفرد بروايته.

ب - نكارة متنه؛ إذ فيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف.

ج - أن فيه تشكيكاً في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان رضي الله عنه كان يثبتها برأيه، وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك. ثم قال: "فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث... إلى أن قال: - فلا عبرة بعد هذا كُله في هذا الموضوع بتحسين الترمذي ولا بتصحيح =

٤ - قال ابن كثير^(٧٢): "جاء في حديث رواه ابن ماجه بسند جيد عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَلَّهِ أَشَدُّ أَدْنًا»^(٧٣) إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ، مِنْ صَاحِبِ الْقِيَنَةِ^(٧٤) إِلَى قِيَنَتِهِ»^(٧٥).

الحاكم ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للخبجة والدليل". انظر كلامه في تحقيقه للمسند (١/ ٣٩٩)، ونقل فيه أن رشيد رضا ضعف الحديث.

وضعف الحديث - أيضاً - الألباني في ضعيف أبي داود (١/ ٣٠٦)، وقال شعيب الأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسند (١/ ٤٦٠، ٥٣٠): "إسناده ضعيف ومثله منكر". وقال أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لفضايا القرآن لابن كثير (ص: ٧٢): "حديث منكر".

(٧٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٩).

(٧٣) أي: استماعاً. انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ١٦٢). والنهاية (١/ ٣٣ - ٣٤).

(٧٤) هي: الأمة عُنْتُ أو لم تُعَرِّ، وكثيراً ما تُطلق على المغنية من الإماء. انظر: النهاية (٤/ ١٣٥).

(٧٥) سنده ضعيف.

رواه ابن ماجه في إقامة الصلوات، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٤٠). قال: حدثنا راشد بن سعيد الرملي قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد الله، عن ميسرة، مولى فضالة، عن فضالة بن عبيد... فذكره.

ورواه أحمد (ح: ٢٣٩٥٦)، والطبراني في الكبير (٣٠١/ ١٨)، ح: ٧٧٢ كلاهما من طريق علي بن بحر. ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٢٤، ح: ٥٥٦) من طريق صدقة. وفي خلق أفعال العباد (ص: ٦٨) معلقاً. ومحمد بن نصر في قيام الليل (مختصر قيام الليل، ص: ١٣٧) من طريق زياد بن أيوب. وابن حبان (الإحسان، ح: ٧٥٤) من طريق عبد الله بن محمد بن سَلَم، عن عبد الرحمن بن إبراهيم. جميعهم عن الوليد بن مسلم، بالإسناد السابق.

وأخرجه أحمد أيضاً في (ح: ٢٣٩٤٧)، من طريق: إبراهيم بن إسحاق الطالقاني. والحاكم (١/ ٧٦٠) من طريق دُحيم عبد الرحمن بن إبراهيم. والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٦٥، ح: ١٩٥٧) من طريق العباس بن الوليد، كلهم عن الوليد بن مسلم، بالإسناد السابق إلا أنهم أسقطوا ميسرة من بين إسماعيل بن عبيد الله وفضالة بن عبيد، وصار السند منقطعاً؛ إذ إسماعيل لم يدرك فضالة. ولذا لما صحح الحاكم الحديث بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، تعقبه الذهبي في ملخصه فقال: "بل هو منقطع".

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (ح: ١٣٠) مرسلاً عن مولى لفضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ =

٥ - قال ابن كثير^(٧٦) - في سياق كلامه عن معني التغني بالقرآن^(٧٧) - : "أن السلف - رضي الله عنهم - إنما فهموا من التغني بالقرآن: إنما هو تحسين الصوت به، وتخزينه، كما قاله الأئمة - رحمهم الله - ويدل على ذلك - أيضاً - ما رواه أبو داود حيث قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٧٨).

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٨): "هذا إسناد حسن لقصور درجة ميسرة مولى فضالة وراشد بن سعيد عن درجة أهل الحفظ والضبط".

والخلاصة: إسناد الحديث ضعيف؛ لأن ميسرة مولى فضالة مجهول، قال الذهبي في الميزان (٤ / ٢٣٢)، "ما حدث عنه سوى إسماعيل بن عبيد الله". ولم يوثقه أحد غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجهولين، ولذلك لم يتابعه الحافظ في توثيقه؛ قال في التقريب (ص: ٥٥٥): مقبول، يعني: عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، ولا يعلم أن أحداً تابعه عليه بهذا اللفظ، فهو ضعيف. انظر: الثقات لابن حبان (٥ / ٤٢٥)، والضعيفة للألباني (٦ / ٥١١). والوليد بن مسلم هو: القرشي أبو العباس الدمشقي، ثقة، كثير التدليس والتسوية إلا أنه صرح بالتحديث هنا. انظر: التقريب (ص: ٥٨٤).

ويعني عنه حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَمْ يَأْذِنْ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَّا أَدْنَى لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّيَ بِالْقُرْآنِ» رواه البخاري في فضائل القرآن، باب من لم يتغنَّ بالقرآن (ح: ٥٠٢٣)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (ح: ٧٩٢).

(٧٦) تفسير ابن كثير (١ / ٦٢).

(٧٧) وهو قوله ﷺ: «أَنْتُمْ مِمَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّيَ بِالْقُرْآنِ» رواه البخاري في التوحيد (ح: ٧٥٢٧).

(٧٨) **سنده صحيح.**

رواه أبو داود في الوتر، باب استحباب الترتيل في القراءة (ح: ١٤٦٨).

وإسناد الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبد الرحمن بن عوسجة، فقد روى له أصحاب السنن والبخاري في الأدب المفرد، وخلق أفعال العباد. قال العجلي في الثقات (ص: ٢٩٧): "كوفي، تابعي، ثقة"، وانظر: تهذيب الكمال (١٧ / ٣٢٣)، والتقريب (ص: ٣٤٧).

والأعمش: هو سليمان بن مهران، وطلحة هو: ابن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب اليامي =

وأخرجه النسائي وابن ماجه من حديث شعبة عن طلحة، وهو: ابن مصرف به^(٧٩). وأخرجه النسائي من طريق آخر عن طلحة^(٨٠). وهذا إسناد جيد.

ورواه النسائي في الافتتاح، تزيين القرآن بالصوت (ح: ١٠١٥)، قال: أخبرنا علي بن حجر، والمروزي في قيام الليل (مختصر قيام الليل، ص: ١٣٧) قال: حدثنا إسحاق، كلاهما (ابن حجر وإسحاق) عن جرير، به. والنسائي في الكبرى (ح: ١٠٨٩، ٧٩٩٦، ١٠٩٠) وابن أبي شيبه في مصنفه (ح: ٨٧٣٧، ٢٩٩٣٦)، وأحمد (ح: ١٨٤٩٤، ١٨٧٠٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (ح: ٣٩١١)، والبيهقي في الكبرى (ح: ٢٤٢٦)، والسنن الصغير (ح: ٩٩١) من طرق، عن الأعمش، به. وابن ماجه في الإقامة، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٤٢)، النسائي (ح: ١٠١٦)، والطيالسي في مسنده (ح: ٧٧٤)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١٦٠) وابن خزيمة في صحيحه (ح: ١٥٥١) كلهم من طريق شعبة، عن طلحة، به. وعبد الرزاق (ح: ٤١٧٦) والدارمي (ح: ٣٥٤٣) والرواياني في مسنده (ح: ٣٥٢)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٧٤٩) من طريق منصور، كلهم عن طلحة، به. وعلقه البخاري بصيغة الجزم -مبوءاً عليه- في كتاب التوحيد، باب: (الماهر بالقرآن مع الكرام البررة). ووصله في خلق أفعال العباد (ص: ٦٨) من طريق جرير عن منصور، عن طلحة، به. وفي (٦٨-٦٩) من طريق الأعمش وشعبة، عن طلحة، به. وابن الأعرابي في معجمه من طرق (ح: ٧٩٣، ٩٦٥، ١٠٠٥، ١٥٧١)، والحاكم في المستدرک (١/ ٧٦١) من طرق كثيرة، والبيهقي في الشعب (ح: ١٩٥٤) من طريقين، وابن حجر في تعليق التعليق (٥/ ٣٧٥) من طريق الطيالسي، كلهم عن طلحة، به. وابن الجعد في مسنده (ح: ٢٠٧٧) قال: حدثنا محمد بن بكار، نا قيس، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عوسجة، به.

وابن الأعرابي في معجمه (ح: ١٥٧١) من طريق قنّان بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَة، به. والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٠٨) فقال: "إسناده صحيح، وصححه ابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن كثير". وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٦٩) معلّقاً، وابن حبان في صحيحه بسند صحيح (الإحسان، ح: ٧٥٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (ح: ٣٨٩٢)، وزاد نسبه السيوطي في الجامع الكبير (ح: ٥٣٩) لأبي نصر السجزي في الإبانة. وانظر: تعليق (٥/ ٣٧٦).

(٧٩) انظر: هامش رقم (٧٨).

وقد وثق النسائي وابن حبان عبد الرحمن بن عوسجة هذا^(٨١)، ونقل الأزدي^(٨٢) عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمونه^(٨٣).

٦ - قال ابن كثير^(٨٤): "وقال ابن ماجه: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٨٥) الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَابِطِ الْجُمَحِيِّ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ^(٨٦) قَالَتْ: أَبْطَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتِ؟» قُلْتُ: كُنْتُ أَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ لَمْ أَسْمَعْ مِثْلَ قِرَاءَتِهِ وَصَوْتِهِ مِنْ أَحَدٍ، قَالَتْ: فَقَامَ وَقُمْتُ مَعَهُ حَتَّى اسْتَمَعَ لَهُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: «هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا»^(٨٨). إسناده جيد".

(٨٠) انظر: هامش رقم (٧٨).

(٨١) انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٤)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٢٢)، والكاشف (١/ ٦٣٨).

(٨٢) هو: محمد بن الحسين أبو الفتح الموصل، ضعيف، ضعفه البرقاني، وقال عبد الغفار الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدونه شيئاً. وقال الخطيب: في حديثه مناكير. وقال الذهبي: عليه في كتابه في (الضعفاء) مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم. مات سنة (٣٧٤هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٤٧).

(٨٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٤٤).

(٨٤) تفسير ابن كثير (١/ ٦٣). وانظر: فضائل القرآن لابن كثير (ص: ١٩٢).

(٨٥) في المطبوع من سنن ابن ماجه وفي (مصباح الرجا، ١/ ١٥٨): (عثمان) بدل (عبد الرحمن).

(٨٦) في المطبوع من سنن ابن ماجه هنا إضافة: (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ).

(٨٧) في المطبوع من سنن ابن ماجه هنا إضافة: (عَهْد).

(٨٨) الحديث صحيح لغيره.

رواه ابن ماجه في الإقامة، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٣٨).

رجال السند ثقات، العباس بن عثمان الدمشقي روى عنه جمع من الثقات. وثقه ابن حبان، وقال: ربما خالف، كما وثقه الذهبي، وقال الحافظ: "صدوق يخطئ". انظر: تهذيب الكمال (١٤ / ٢٣٤)، والكاشف (١ / ٥٣٦)، والتهذيب (٥ / ١٢٤)، والتقريب (ص: ٢٩٣).

والوليد بن مسلم هو: القرشي، ثقة من رجال الشيخين إلا أنه كثير التدليس والتسوية. قال الحافظ في هدي الساري (ص: ٤٥٠): "مشهور متفق على توثيقه في نفسه وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية" إلا أنه صرح بالتحديث في كل طبقات السند.

وحنظلة بن أبي سفيان هو: بن عبد الرحمن الجمحي المكي، ثقة حجة، روى له الشيخان. التقريب (ص: ١٨٣). وعبد الرحمن بن سابط الجمحي، ويقال: ابن عبد الله بن سابط، وهو الصحيح، ويقال: ابن عبد الله بن عبد الرحمن. روى له مسلم، وهو ثقة كثير الإرسال إلا أنه متابع. انظر: التقريب (ص: ٣٤٠). ورواه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (مختصره للمقري، ص: ١٣٨)، والحاكم (٣ / ٢٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (١ / ٣٧١)، والبيهقي في الشعب (ح: ١٩٦١)، من طريق الوليد بن مسلم بهذا الإسناد. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. ورواه أحمد (ح: ٢٥٣٢٠)، والفاكهي في أخبار مكة (ح: ١٧٢٩)، من طريق ابن نمير، حدثنا حنظلة، عن ابن سابط، عن عائشة.

وأخرجه ابن المبارك في الجهاد (ح: ١٢٠) عن حنظلة بن أبي سفيان، عن ابن سابط أن عائشة، اُخْتَبِسَتْ.... قال الحافظ في الإصابة (٣ / ١٣) بعد أن ذكر الحديث: "وابن المبارك أحفظ من الوليد، ولكن له شاهد، أخرجه البزار عن الفضيل بن سهل، عن الوليد بن صالح، عن أبي أسامة، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة بالمتن دون القصّة، ولفظه: قالت: سمع النبي ﷺ سلماً مولى أبي حذيفة يقرأ من الليل فقال: «الحمد لله الذي جعل في أمّتي مثله». ورجاله ثقات" انتهى. وهذا الشاهد أخرجه البزار في البحر الزخار (١٨ / ٢١٥، ح: ٢١٥) وقال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو أسامة ولم نسمعه إلا من الفضل، عن الوليد بن صالح، عن أبي أسامة". وذكره الهيثمي في كشف الأستار (ح: ٢٦٩٤)، وفي المجمع (٩ / ٣٠٠) وقال: "رواه البزار ورجاله رجال الصحيح". قلت: وفيه ابن جريج، وهو مدلس مشهور، وقد عنعن. قال العراقي في تخرّيج أحاديث الإحياء (ص: ٣٣١): "ورجال إسناده ثقات".

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٨): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: "حديث حسن لغيره". وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١ / ٢٢٣). وانظر: الصحيحة (ح: ٣٣٤٢).

٧ - قال ابن كثير^(٨٩): "كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٩٠) قَالَ: فَكَانَ يَقْرَأُهُ حَتَّى تُؤْفِي^(٩١)." .

(٨٩) تفسير ابن كثير (١/ ٨٢). وذكره أيضًا في فضائل القرآن (ص: ٢٥٢).

(٩٠) يفيد الحديث أن ختم القرآن يكون في ثلاث بينما تفيد روايات أخر أنه يكون في سبع (مسند أحمد: ح: ٦٥١٦، ٦٨٧٢)، وقد حمل ابن حجر في الفتح (٩/ ٩٧) تعدد الروايات بتعدد القصة. وقال النووي: والاختيار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر، استحبه له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر، واستخراج المعاني، وكذا من كان له شغل بالعلم، أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة، يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه، ومن لم يكن كذلك، فالأولى له الاستكثار من غير خروج إلى الملل، ولا يقرؤه هذرمة". انظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص: ٦١)، وتعليق الأرئوط وزملائه على المسند (١١/ ٥٢).

(٩١) حسن لغيره.

المسند (٣٩/ ٤٤٧). ورواه ابن المبارك في الزهد (ح: ١٢٧٤) ومن طريقه: أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (ح: ٩٣٧). ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١٧٩)، والطبراني في الكبير (٦/ ٥١، ح: ٥٤٨١)، والذاني في البيان في عد أي القرآن (ص: ٣٢٦)، ثلاثتهم من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير. ورواه الفريابي في فضائل القرآن (ص: ٢١٧، ح: ١٢٨) عن قتيبة بن سعيد. وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٢٦٤، ح: ٣١٨٣) من طريق الحسن بن سفيان، عن قتيبة. كلهم (أي: ابن المبارك، ويحيى، وقتيبة) عن ابن لهيعة، به. غير أن الطبراني أسقط (عن أبيه واسع بن حبان) بين حبان بن واسع وابن المنذر.

في سند الحديث ابن لهيعة، وهو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٩٠): "العمل على تضعيف حديثه". وقال الحافظ في: "صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها، روى له مسلم بعض شيء مقروناً، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. التقريب (ص: ٣١٩). إلا أن تدليسه قد أُمِنَ بتصريحه بالسماع، ولذا قوى الحديث ابن كثير وحسنه وجود إسناده حيث قال -رحمه الله-: "وابن لهيعة إنما يُخشى من تدليسه أو سوء حفظه، وقد صرَّحَ هُنا بالسماع، وهو من أئمة العلماء بالديار المصرية" اهـ. وهذا الجواب يزيل كونه متهماً بالتدليس، وأما قوله (هو من أئمة العلماء) فلا يزيل كونه متهماً بسوء الحفظ؛ لأنه =

وهذا إسناد جيد قوي حسن، فإن حسن بن موسى الأشيب ثقة متفق على جلالته، روى له الجماعة^(٩٢). وابن لهيعة إنما يخشى من تديسه وسوء حفظه، وقد صرح هاهنا بالسماع، وهو من الأئمة العلماء بالديار المصرية في زمانه^(٩٣)، وشيخه حبان بن واسع بن حبان وأبوه، كلاهما من رجال مسلم، والصحابي^(٩٤) لم يخرج له أحد من أهل الكتب الستة، وهذا على شرط كثير منهم^(٩٥).

لا يعني أنه حافظ ثبت، فكم من عالم فقيه لم يقبل العلماء روايته لحفة ضبطه. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٤): "ولم يكن على سعة علمه بالمتقن".

وقال الحفاظ في الإصابة (٣/ ٧٢): "ذكره البخاري (أي في التاريخ الكبير، ٤/ ٥٠) وقال: روى حديثه ابن لهيعة، ولم يصح. قلت: وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ح: ١٢٧٤) عن أبي لهيعة، قال: حدثني واسع بن حبان، عن أبيه، عن سعد بن المنذر الأنصاري ...، وأخرجه الحسن بن سفيان، والبعوي من طريق ابن لهيعة عن حبان" اهـ. انظر: معجم الصحابة للبعوي (٣/ ٣١).

وذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٦٨) وقال: "رواه أحمد والطبراني في الكبير إلا أنه قال: "نعم إن استطعت"، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام". وقال أيضًا في نفس المصدر (٧/ ١٧١): "رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف". قلت: يتقوى سند الحديث برواية ابن المبارك فيصير حسنًا لغيره، قال الألباني في الصحيحة (٤/ ١٧) بعد أن ذكر رواية ابن المبارك: "وهذا إسناد جيد رجاله ثقات، وابن لهيعة وإن كان سيء الحفظ، فذاك إن كان من رواية غير العبادلة عنه، وهذا من رواية عبد الله بن المبارك عنه كما تراه".

وللحديث شواهد منها حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ لَمْ يَفْقَهُهُ" رواه الطيالسي (ح: ٢٢٧٥)، وأبو داود (ح: ١٣٩٠)، وأحمد (ح: ٦٥٣٥) وغيرهم. وهو حديث إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٩٢) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٧)، وتحذيب الكمال (٦/ ٣٢٨)، والتقريب (ص: ١٦٤).

(٩٣) انظر: التاريخ الكبير (٥/ ١٨٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٥)، وتحذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١١). وتحذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣)، والتقريب (ص: ٣١٩).

(٩٤) انظر ترجمته في: معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٣/ ٣١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٢٦٤)، والاستيعاب (٢/ ٦٠٥)، وأسد الغابة (٢/ ٤٦٤)، والإصابة (٣/ ٧٢).

(٩٥) وقال نحو هذا الكلام في فضائل القرآن أيضًا (ص: ٢٥٢).

٨ - قال ابن كثير^(٩٦): "قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْبَرِيدِ -، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ. قَالَ: فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، وَأَنَا خَلْفُهُ حَتَّى دَخَلَ رَحْلَهُ، وَدَخَلْتُ أَنَا الْمَسْجِدَ، فَجَلَسْتُ كَثِيبًا حَزِينًا، فَخَرَجَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَطَهَّرَ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» ثُمَّ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ بِأَخِيرِ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟" قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "اقْرَأْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حَتَّى تَخْتِمَهَا"^(٩٧).

(٩٦) تفسير ابن كثير (١ / ١٠٥).

(٩٧) سنده حسن، وملكته شواهد.

رواه أحمد (ح: ١٧٥٩٧). ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣ / ١٦١٠، ح: ٤٠٥٥) قال: حدثنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، به. وأيضاً الضياء في المختارة (٩ / ١٢٩، ح: ١١٢) قال: أخبرنا أبو طاهر المبارك بن المعطوش أن هبة الله أخبرهم أبنا الحسن أبنا أحمد أبنا عبد الله حدثني أبي (أي أحمد بن حنبل)، به.

ورواه البيهقي في الشعب (ح: ٢١٥٢) من طريق علي بن هاشم، عن أبيه هاشم بن البريد، به. سند الحديث حسن لأجل عبد الله بن محمد بن عقال، وهو سيء الحفظ، قال الترمذي في جامعه (بعد حديث: ٣): "هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقال، قال محمد (أي البخاري): وهو مقارب الحديث". وقال ابن عدي في الكامل (٥ / ٢٠٩): "روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه". وقال الحافظ في التقریب (ص: ٣٢١): صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره". انظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٨٤)، والتهذيب (٦ / ١٣-١٥). =

هذا إسناده جيد، وابن عقيل تحتج به الأئمة الكبار^(٩٨)، وعبد الله بن جابر هذا هو الصحابي^(٩٩)، ذكر ابن الجوزي أنه هو العبدى^(١٠٠)، والله أعلم.

ومحمد بن عبيد هو: ابن أبي أمية ثقة يحفظ روى له الجماعة. التقريب (ص: ٤٩٥). وهاشم بن البريد ثقة إلا أنه رمي بالتشيع. التقريب (ص: ٥٧٠).

وذكر الحديث الهيثمي في المجمع (٣١٠/٦) وقال: "وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو سئى الحفظ، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات". والسيوطي في الفتح الكبير (ح: ٤٧٣١)، وفي الدر (١/ ١٤) وقال: "إسناده جيد". والشوكاني في تحفة الذاكرين (ص: ٣٩٦) وقال: "وفي إسناده ابن عقيل وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات".

وصححه الألباني في صحيح الجامع (ح: ٢٥٩٢). وقال الأرئوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسنند: "إسناده حسن في المتابعات والشواهد من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل، وباقي رجال الإسناد ثقات". كما حسنه طرهوني في موسوعة فضائل سور وآيات القرآن (١/ ٣٨ - ٣٩).

ومن شواهد الحديث في عدم رده ﷺ السلام وهو محدث، ما رواه مسلم (ح: ٣٦٩) عن عبد الرحمن بن هرمز، عن عمير مولى ابن عباس، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». وروى - أيضاً - عن ابن عمر (٣٧٠) «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ».

وأما كون الفاتحة أخير سورة في القرآن فيشهد له حديث أبي سعيد بن المعلى في البخاري (ح: ٤٧٠٣، ٥٠٠٦) وحديث أبي هريرة، عن أبي بن كعب عند أحمد (ح: ٩٣٤٥)، والترمذي (ح: ٢٨٧٥) وغيرهما، وحديث أنس بن مالك عند النسائي في فضائل القرآن (ح: ٣٦)، وفي الكبرى (ح: ٨٠١١)، وصححه ابن حبان (الإحسان، ح: ٧٧٤)، والحاكم (١/ ٧٤٧).

(٩٨) كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والْحَمِيدِي. انظر: الحاشية السابقة.

(٩٩) أيا كان الصحابي، لا يضر الخلاف في تعيينه؛ لكون الصحابة كلهم عدول ثقات.

(١٠٠) هو: عبد الله - وقيل: عبد الرحمن - بن جابر العبدى، من عبد القيس، أحد وفد عبد القيس، كان مع أبيه حين وفد على النبي ﷺ ولم يكن من الوفد وإنما كان صغيراً مع أبيه، وسكن البحرين ثم انتقل إلى البصرة، وعاش إلى أن شهد الجمل. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٧٧)، وأسد الغابة (٣/ ١٩٣)، والإصابة (٤/ ٣٣). وتعجيل المنفعة (١/ ٧٢٧).

ويقال: إنه عبد الله بن جابر الأنصاري البياضي^(١٠١)، فيما ذكره الحافظ ابن عساكر^(١٠٢).

٩ - قال ابن كثير - بعد أن ذكر حديث أسيد بن حضير في تنزل الملائكة في الظلة لصوته بقراءة البقرة^(١٠٣) - : "وقد وقع نحو من هذا^(١٠٤) لثابت بن قيس بن شماس^{رضي الله عنه}، وذلك فيما رواه أبو عبيد القاسم: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ^(١٠٥) أَنَّ أَشْيَاخَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَدَّثُوهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ، لَمْ تَزَلْ دَارُهُ الْبَارِحَةَ تَزْهَرُ مَصَابِيحَ؟ قَالَ: «فَلَعَلَّهُ قَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ». قَالَ: فَسُئِلَ ثَابِتٌ، فَقَالَ: قَرَأْتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ^(١٠٦). وهذا إسناده جيد، إلا أن فيه إبهاماً، ثم هو مرسل، والله أعلم".

(١٠١) بياضة بطن من الأنصار، ذكره البخاري في الصحابة، وقال ابن حبان: له صحبة. روى عنه عقبة بن أبي عائشة. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٧٧)، وأسد الغابة (٣/ ١٩٢)، والإصابة (٤/ ٣٣).

(١٠٢) هذا ما رجحه ابن حجر في تعجيل المنفعة (١/ ٧٢٧) حيث قال في ترجمة العبدى: "الحديث الذي في فضل قراءة الحمد هو حديث البياضي المذكور قبل هذا، وهو الذي أخرجه له أحمد، وأما العبدى فحديثه عند أحمد من رواية نفيس عنه".

(١٠٣) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٢).

(١٠٤) أي: نحو حديث أسيد بن حضير في معناه. وحديث أسيد أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن (ح: ٥٠١٨).

(١٠٥) في المطبوع من فضائل القرآن لأبي عبيد: (عَنْ عَمْرِو جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ).

(١٠٦) مرسل ضعيف.

رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٢٢٩). ومن طريقه: المستغفري في فضائل القرآن (ح: ٧٠٨) قال: أخبرنا أحمد، أخبرنا علي، أخبرنا أبو عبيد، حدثنا عباد بن عباد، به.

وذكره - أيضاً - ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ١٦٩) وعزاه لأبي عبيد. والحافظ في الفتح (٩/ ٥٧) وعزاه لأبي داود، وقال: "من طريق مرسل". والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٥٢) وعزاه لأبي عبيد.

وسند الحديث ضعيف لإبهام أشياخ أهل المدينة، ومرسل - أيضاً - كما قال ابن كثير. ويشهد لمعناه حديث أسيد بن حضير في البخاري (ح: ٥٠١٨)، ومسلم (ح: ٧٩٦).

١٠ - قال ابن كثير^(١٠٧): "قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ يَعْنِي: شَيْبَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلْبٌ أَجْرَدٌ^(١٠٨) فِيهِ مِثْلُ السَّرَاجِ يَزْهَرُ، وَقَلْبٌ أَغْلَفٌ^(١٠٩) مَرْبُوطٌ عَلَى غِلَافِهِ، وَقَلْبٌ مَنكُوسٌ^(١١٠)، وَقَلْبٌ مُصَفَّحٌ^(١١١)، فَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَجْرَدُ: فَقَلْبُ الْمُؤْمِنِ سِرَاجُهُ فِيهِ نُورُهُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَغْلَفُ: فَقَلْبُ الْكَافِرِ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمَنكُوسُ: فَقَلْبُ الْمُنَافِقِ الْخَالِصِ^(١١٢) عَرَفَ ثُمَّ أَنْكَرَ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمُصَفَّحُ: فَقَلْبٌ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ، وَمِثْلُ^(١١٣) الْإِيْمَانِ فِيهِ كَمِثْلِ الْبُقْلَةِ يَمُدُّهَا الْمَاءُ الطَّيِّبُ، وَمِثْلُ النَّفَاقِ فِيهِ كَمِثْلِ الْقُرْحَةِ يَمُدُّهَا الْقَيْحُ وَالْدَّمُ، فَأَيُّ الْمَدَّتَيْنِ غَلَبَتْ عَلَى الْأُخْرَى غَلَبَتْ عَلَيْهِ»^(١١٤). وهذا إسناد جيد حسن.

(١٠٧) تفسير ابن كثير (١/ ١٩٣). وانظر أيضًا: (٦/ ٦١).

(١٠٨) أي: ليس فيه غل ولا غش فهو على أصل الفطرة. انظر: النهاية (١/ ٢٥٦).

(١٠٩) أي: عليه غشاء عن سماع الحق وقبوله. النهاية (٣/ ٣٧٩).

(١١٠) أي: منقلب على رأسه. العين (٥/ ٣١٣)، والنهاية (٥/ ١١٥). المصباح المنير (٢/ ٦٢٥).

(١١١) هو الذي له صفحان أي: وجهان، يلقى أهل الكفر بوجهه، ويلقى المؤمنين بوجهه. وصف كل شيء:

وجهه وناحيته. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٥٠)، والفائق في غريب الحديث (٢/ ٣٠٥).

(١١٢) كلمة (الخالص) لا توجد في المطبوع من المسند.

(١١٣) في المطبوع من المسند: (فمثل).

(١١٤) سنده ضعيف.

رواه أحمد (ح: ١١١٢٩). وفي سنده انقطاع، فأبو البخترى -وهو سعيد بن فيروز الطائي- لم يسمع أباً سعيد الحدرى كما قال أبو داود في سننه (٢/ ٩٤)، ولم يدركه كما قال أبو حاتم في المراسيل (ص: ٧٦). وليث -وهو ابن أبي سليم- ضعيف، قال في التقريب (ص: ٤٦٤): "صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك". وبه أعله الهيثمي في الجمع (١/ ٦٣). و- أيضاً - خالفه الأعمش فقال: عن عمرو بن مرة، عن أبي البخترى، عن حذيفة، فذكره موقوفاً كما سيأتي. وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين. أبو النضر هو: هاشم بن القاسم، وشيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي، وعمرو بن مرة: هو الجملي المرادي أبو عبد الله =

١١ - قال ابن كثير^(١١٥): "قال الإمام أبو عبد الله بن بطة: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُسْلِمٍ^(١١٦)، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ الرَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ، فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحِيلِ»^(١١٧). وهذا

وأخرجه الطبراني في الصغير (ح: ١٠٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٨٥) من طريق موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا شيبان بن عبد الرحمن النحوي عن ليث بن أبي سليم، به. وقال الطبراني: "لم يروه عن شيبان إلا أحمد بن خالد الوهبي، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد". وتعقبه صاحب (تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع، ص: ٨٧): "فقد تابع الوهبي أبو النضر هاشم بن القاسم عند الإمام أحمد".

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث عمرو، تفرد به شيبان عن ليث". وعزاه صاحب كنز العمال (ح: ١٢٢٦) لابن أبي حاتم عن سلمان موقوفاً. وقال العراقي في تحريج أحاديث الإحياء (ص: ١٤٥): "فيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه". وقال السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢١٥): "إسناده جيد. وكذا الشوكاني في تفسيره (١/ ١٣١)، وصديق حسن خان في فتح البيان (١/ ٢٢٠). وضعفه الألباني في الضعيفة (ح: ٥١٥٨). ورواه موقوفاً من قول حذيفة رضي الله عنه ابن أبي شيبه في الإيمان (ح: ٥٤)، وفي مصنفه (ح: ٣٠٤٠٤، ٣٧٣٩٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (ح: ٨٢٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٩٦)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٢٦٠).

وصححه ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ١٢)، وقال الألباني في التعليق على كتاب الإيمان: "حديث موقوف صحيح". أي: بالنسبة لرفعه كما بين ذلك في الضعيفة (ح: ٥١٥٨). (١١٥) تفسير ابن كثير (١/ ٢٩٣).

(١١٦) الصواب: (سلم) وهو: أحمد بن محمد بن أحمد بن سلم. ولعل هذا التصحيح كان سبباً في عدم العثور العلامة الألباني على ترجمته في تاريخ بغداد كما قال في الإرواء (٥/ ٣٧٥) بعد أن نقل كلام ابن كثير أن الخطيب وثقه في تاريخه. أضف إلى هذا أن ابن بطة أسقط الجد (أحمد) وذكر الجد الثاني هو (سلم). انظر: الحاشية التالية.

(١١٧) سنده حسن.

رواه ابن بطة في جزء إبطال الحيل (ص: ٤٦). وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٥٩٢) وعزاه له.

إسناد جيد، وأحمد بن محمد بن مسلم^(١١٨) هذا وثقه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي^(١١٩)، وباقي رجاله مشهورون على شرط الصحيح.

١٢ - قال ابن كثير^(١٢٠) - في سياق كلامه عن تكفير من تعلم السحر - :
 "ويستشهد له بالحديث الذي رواه الحافظ أبو بكر البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا^(١٢١) أَوْ سَاحِرًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»^(١٢٢).
 وهذا إسناد جيد، وله شواهد آخر."

وسند الحديث حسن، ورجاله ثقات كلهم إلا محمد بن عمرو، هو: ابن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام. التقريب (ص: ٤٩٩). وحسن إسناده ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢٩)، وقال في الفتاوى الكبرى (٣٣ / ٦) بعد أن ساق الأثر بسند ابن بطة: "هذا إسناد جيد يصحح مثله الترمذي وغيره تارة، ويحسنه تارة، ومحمد بن مسلم المذكور مشهور ثقة ذكره الخطيب في تاريخه، كذلك سائر رجال الإسناد أشهر من أن يحتاج إلى وصفهم". وقال ابن القيم في حاشية سنن أبي داود (٩ / ٢٤٤) نحوًا من كلام شيخه بعد أن حسن الحديث.

وقال الألباني في الإرواء (٥ / ٣٧٥): "وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال التهذيب غير أبي الحسن أحمد بن محمد بن مسلم، وهو المخرمي...". وقال في آداب الرفاف (ص: ١٩٢): "رواه ابن بطة.. بسند جيد كما قال ابن تيمية وابن كثير".

(١١٨) الصواب أنه: (سلم) كما سبق قريبًا.

(١١٩) انظر: تاريخ بغداد (٥ / ١٢٤).

(١٢٠) تفسير ابن كثير (١ / ٣٦٣).

(١٢١) هو: الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار. انظر: النهاية في غريب الحديث (٤ / ٢١٤ - ٢١٥).

(١٢٢) سنده صحيح.

رواه البزار في البحر الزخار (٥ / ٣١٥، ح: ١٩٣١). الحديث صحيح موقوفًا، ورجال إسناده ثقات رجال الصحيح، وأبو معاوية هو: محمد بن خازم التميمي، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش. التقريب (ص: ٤٧٥). والأعمش ذكره الحافظ فيمن يحتمل تدليسه لإمامته. انظر: طبقات المدلسين (ص: ٢٧، ٢٣). =

- وإبراهيم هو: ابن يزيد النخعي، أبو عمران، الفقيه، ثقة. التقريب (ص: ٩٥). همام هو: ابن الحارث النخعي الكوفي، ثقة عابد. التقريب (ص: ٥٧٤).
- ورواه أبو القاسم البغوي في الجعديات (ح: ١٩٥١) من طريق عبيدة بن حميد، عن الأعمش، به. وفي (ح: ١٩٥٢) من طريق هارون بن عبد الله، عن روح، عن شعبة، عن الأعمش، به.
- وأبو بكر الخلال في السنة (ح: ١٤٠٩) من طريق سفيان الثوري، قال: حدثنا سليمان، عن إبراهيم، به. وللأثر طرق أخرى عن ابن مسعود، ومنها:
- الطريق الأولى: عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبد الله بنحوه.
- ورواه غير واحد عن أبي إسحاق، ومنهم:
- ١ - سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، به. رواه ابن أبي شيبه في مصنفه (ح: ٢٣٥٢٨)، والخلال في السنة (ح: ١٤٠٧، ١٤٨٤)، وابن عدي في الكامل (٨/ ٤٤٩)، والخطيب في تاريخه (٨/ ٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (ح: ١٩٠٠)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٦٤٩٧) كلهم من طريق سفيان، به.
- ٢ - عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، به. رواه البزار في البحر الزخار (ح: ١٨٧٣)، والبغوي في الجعديات (ح: ١٩٥٠)، كلاهما من طريق عمرو بن قيس.
- ٣ - شعبة، عن أبي إسحاق، به. رواه الطيالسي في مسنده (ح: ٣٨١)، والبغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩)، وصرح أبو إسحاق بالتحديث في رواية البغوي.
- ٤ - إسرائيل، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤١)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩).
- ٥ - زهير، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤١)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩) كلاهما من طريق زهير، به.
- ٦ - معمر، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٧).
- ٧ - أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ٨ - أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ٩ - شريك، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ١٠ - عبد العزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٨).
- ١١ - إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، به. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (ح: ٥٤٠٨)، وعن طريقه ابن مردويه في الجزء الذي فيه أحاديث ابن حبان (ح: ٩٢).
- هذه الطرق مدارها على أبي إسحاق، عن هبيرة، وقد أُمن تدليس أبي إسحاق بتصريحه بالتحديث في رواية شعبة، بل إن رواية شعبة وحدها لكافية للأمن من تدليسه، حيث جاء عنه في طبقات المدلسين لابن حجر =

(ص: ٥٩) أنه قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة" قال الحافظ معقبًا: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معننة". وهيرة هو: ابن يريم أبو الحارث الشبامي، أبو الحارث الكوفي صدوق حسن الحديث، قال الحافظ في التقریب (ص: ٥٧٠): "لا بأس به، وقد عيب بالتشيع"، فالحديث حسن.

الطريق الثانية: عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، من وجهين:

أ) عن حبة العربي أن عبد الله قال: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَزَافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ" رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٥٣)، ورجاله ثقات إلا حبة العُزَينِي، قال في التقریب (ص: ١٥٠): "صدوق له أغلاط، وكان غاليًا في التشيع".

ب) عن أبي الزُّعْرَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَزَافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه الطبراني في الأوسط (ح: ١٤٥٣) وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا سَعِيدٌ". وذكره الهيثمي في مجمع البحرين (ح: ٤١٩٤) وعزاه إلى الطبراني في الأوسط.

الطريق الثالثة: إبراهيم، عن علقمة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَزَافًا أَوْ كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» رواه الطبراني في الكبير (ح: ١٠٠٠٥)، ورجاله ثقات خلا عيسى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُرْكَي، قال في التقریب (ص: ٤٣٨) صدوق ربما وهم.

الطريق الرابعة: معمر، عن قتادة أن ابن مسعود بنحو الطريق الثالثة. رواه معمر في الجامع (ح: ٢٠٣٤٨)، وفيه انقطاع، لم يسمع قتادة من ابن مسعود كما في جامع التحصيل (ص: ٢٥٥): "قال الإمام أحمد: ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس بن مالك".

وكل هؤلاء رَوَوْه موقوفًا من قول ابن مسعود ﷺ، وله حكم الرفع لأن مثله لا يقال بالرأي، وقد ذكره موقوفًا المنذري في الترغيب (١٧/٤) وعزاه للبزار، والحافظ في الفتح (٢١٧/١٠) وعزاه لأبي يعلى، والزبيدي في إتحاف السادة (١٩٨/٤) وقالوا: سنده جيد، وزاد الحافظ: "لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي". وقد جاء مرفوعًا - أيضًا - عن ابن مسعود ولكن لا يصح، رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٩)، وعنه ابن عدي في الكامل (٢٨٠/٤)، عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، أخبرنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هيرة، عن عبد الله مرفوعًا.

قال ابن عدي: "رواه عن أبي إسحاق: الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وقيس، وغيرهم عن هيرة، عن عبد الله موقوفًا، ومن حديث عمرو بن قيس، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ لَا أَعْلَمُ بِرَوِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ غَيْرَ أَبِي خَالِدٍ، وَمَنْ رَوَى عَنْ أَبِي خَالِدٍ مِنْهُمْ مَنْ أَوْفَقَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَحْيَى الْحِمَاني مِمَّنْ رَفَعَ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، فَلَا أَدْرِي الْبَلَاءُ مِنْ يَحْيَى أَوْ مِنْ أَبِي خَالِدٍ؟! فَإِنْ أَبَا خَالِدٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا". =

١٣ - قال ابن كثير - في سياق نقله عن القرطبي^(١٢٣) - : "ثم أورد^(١٢٤) من سنن ابن ماجه من حديث شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ^(١٢٥) : سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ لُحْرَبِيلٍ الْغُبَرِيَّ^(١٢٦)، قَالَ : أَصَابَتْنَا عَامًا مَخْمَصَةٌ^(١٢٧)، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ حَائِطًا^(١٢٨)، فَأَخَذْتُ سُبُلًا فَفَرَكْتُه وَأَكَلْتُهُ، وَجَعَلْتُهُ فِي كِسَائِي، فَجَاءَ صَاحِبُ الْحَائِطِ، فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ «مَا أَطْعَمْتَهُ إِذْ كَانَ جَائِعًا، أَوْ سَاعِيًا»^(١٢٩)، وَلَا عَلِمْتُهُ إِذْ كَانَ جَاهِلًا»، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَردَّ

وقد صَوَّب الدارقطني في العلل (٥ / ٢٨١) وقفه فقال: "وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا، فقد وقفه وهو الصواب". وانظر أيضًا المصدر نفسه (٥ / ٣٢٨ - ٣٢٩).

وللحديث شواهد كثيرة مرفوعة عن عدد من الصحابة غير ابن مسعود، انظر: صحيح مسلم (ح: ٢٢٣٠)، وسنن أبي داود (ح: ٣٩٠٤)، وسنن النسائي الكبرى (ح: ٩٠١٧)، وجامع الترمذي (ح: ١٣٥)، وسنن ابن ماجه (ح: ٦٣٩)، ومسند إسحاق بن راهويه (ح: ٥٠٣)، ومسند أحمد (ح: ٩٥٣٦، ١٠١٦٧)، وسنن الدارمي (ح: ١١٧٦)، ومستدرک الحاكم (١ / ٤٩) وحلية الأولياء (٨ / ٢٤٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (ح: ٨٩٦٨، ١٦٤٩٦)، ومجمع الزوائد (٥ / ١١٧ - ١١٨)، والصحيحة (ح: ٣٣٨٧).

تنبيه: وقد عزا ابن كثير هذا الحديث في موضع آخر من تفسيره إلى الصحيح فقال (١ / ٣٦٦): "وفي الصحيح: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، والذي في صحيح مسلم (ح: ٢٢٣٠) عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

(١٢٣) تفسير ابن كثير (١ / ٤٨٢).

(١٢٤) أي: القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٢ / ٢٢٢).

(١٢٥) في المطبوع من سنن ابن ماجه: (عَنْ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ).

(١٢٦) ما بين معقوفتين من نسخة دار الكتب العلمية، وفي طبعة سلامة بدله (الْعَزِيْ) وهذا تصحيف، لأن عباد هذا (غبري) أي: رجل من بني عُبر. كما ورد في المصدر المقول منه (سنن ابن ماجه، ح: ٢٢٩٨).

(١٢٧) في المطبوع من سنن ابن ماجه هكذا: (أَصَابَتْنَا عَامٌ مَخْمَصَةٌ).

(١٢٨) هنا في المطبوع من سنن ابن ماجه زيادة: (مِنْ حَيْطَانِهَا).

(١٢٩) في المطبوع من سنن ابن ماجه (سَاعِيًا). والسَّعْبُ: الجوع. غريب الحديث للحري (٢ / ٤١٠).

إِلَيْهِ تَوْبُهُ، وَأَمَرَ لَهُ يَوْسُقٍ^(١٣٠) مِنْ طَعَامٍ، أَوْ نِصْفِ وَسْقٍ^(١٣١). إسناده صحيح قوي جيد، وله شواهد كثيرة^(١٣٢).

(١٣٠) الوسق ستون صاعاً. والصاع أربعة أمداد، والمُدّ هو: ملء كَفِّي الإنسان المتوسط إذا ملأها ومدّ يده بما. وإذا كان وزن الصاع = ٢١٧٥ جراماً فيكون مقدار الوسق بالجرام = ٢١٧٥ × ٦٠ = ١٣٠٥٠٠ جراماً. انظر: مقياس اللغة (١٠٩ / ٦)، والفقهاء الإسلامي وأدلته (١ / ١٤٣).

(١٣١) سنده صحيح.

رواه ابن ماجه في التجارات، باب من مر على ماشية قوم أو حائط، هل يصيب منه؟ (ح: ٢٢٩٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا شبابة بن سوار، وحدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن الوليد، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، به.

ورجال الحديث ثقات رجال الشيخين غير صاحبيه، وهو: عباد بن شرحبيل - ويقال: شراحيل - الغبري الشكري. وهو من بني غبر بن يشكر بن وائل، صحابي نزل البصرة. أخرج له أصحاب السنن سوى الترمذي، وليس له سوى هذا الحديث. انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٨)، والاستيعاب (٢ / ٨٠٥)، وأسد الغابة (٣ / ١٥٢)، والإصابة (٣ / ٤٩٩).

ورواه أبو داود في الجهاد، باب في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن إذا مرَّ به (ح: ٢٦٢٠، ٢٦٢١)، والطبائسي (ح: ١٢٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٢٠٣٢١)، وفي مسنده (ح: ٥٦٥)، وعنه بإسناده ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (ح: ١٦٥٤)، وأحمد (ح: ١٧٥٢١)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢ / ٤١٠)، والحاكم (٤ / ١٤٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠ / ٣)، وابن عبد البر في الاستدكار (٨ / ٥٠٣) من طرق عن شعبة، به.

ورواه النسائي في آداب القضاة، باب الاستعداد (ح: ٥٤١١)، والطبراني في الأوسط (ح: ٨٥١٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ح: ٤٨٥٦) من طريق سفيان بن حسين، عن أبي بشر، به. وابن سعد في الطبقات (٧ / ٣٨) من طريق أشعث بن سعيد قال: حدثنا أبو بشر، به.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قال القرطبي في تفسيره (٢ / ٢٢٦): "هذا حديث صحيح اتفق على رجاله البخاري ومسلم، إلا ابن أبي شيبة فإنه لمسلم وحده. وعباد بن شرحبيل الغبري الشكري لم يخرج له البخاري ومسلم شيئاً، وليس له عن النبي ﷺ غير هذه القصة". وصححه الضياء المقدسي في المختارة (٨ / ٢٤٦)، وقال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٧ / ٢٠٣): "صحيح الإسناد... وقد تكلف بعض الناس رده بأنه لم يحدث به عن أبي بشر إلا جعفر بن إياس وهذا تكلف بارد؛ فإن أبا بشر هذا من الحفاظ الثقات الذين لم تغمر قناهم". وقال الحافظ في الإصابة (٣ / ٤٩٩): إسناده صحيح. وقال الألباني في =

١٤ - قال ابن كثير^(١٣٣) - ناقلاً عن الطبري قوله - : "وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ النَّخَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ»^(١٣٤)، فَالَّذِي كَانَهُ ذُنْبُ السَّرْحَانِ^(١٣٥) لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، وَأَمَّا الْمُسْتَطِيرُ^(١٣٦) الَّذِي يَأْخُذُ الْأَفْقَ، فَإِنَّهُ يُجِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ»^(١٣٧).

صحيح أبي داود (٣٧٣ / ٧): "إسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه الحاكم والذهبي وابن القيم"، وصححه في الصحيحة أيضاً (ح: ٢٢٢٩)، وشعيب الأرنؤوط وزملاؤه في حاشية المسند (٦٤ / ٢٩). (١٣٢) منها ما رواه الترمذي في البيوع، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها (ح: ١٢٨٩) من حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمَعْلَقِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ورواه النسائي في الكبرى (ح: ٧٤٠٤) وغيرهما. وهو حديث حسن. وانظر: الصحيحة (ح: ٣١٢١). (١٣٣) تفسير ابن كثير (١ / ٥١٦). (١٣٤) الفجر الكاذب هو الذي يطلع أولاً مستطيلاً يصعد إلى السماء ويعقبه ظلام. والفجر الصادق يطلع معترضاً ينتشر في الأفق. انظر: شرح السنة (٢ / ٣٠١)، وأنيس الفقهاء (ص: ١٧). (١٣٥) أي: الذُّئْبُ، وجمعه: سِرَاجٍ، وسَرَاجِينَ. وجه تشبيهه الفجر الكاذب به أنه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض. انظر: تهذيب اللغة (٤ / ١٧٥)، والنهاية (٢ / ٣٥٨)، وفتح الباري (٢ / ١٠٥). (١٣٦) أي: المنتشر المعترض في الأفق. شرح السنة للبلغوي (٢ / ٣٠٠). (١٣٧) مرسل، رجال سنده ثقات.

رواه الطبري في جامع البيان (٣ / ٢٥٢) مرسلًا، ورجال سنده ثقات، والمرسل من أنواع الضعيف. والحسن بن الزبير قان النخعي شيخ، ثقة، سكن قزوين، ويكنى بأبي الخزرج، روى عن مندل بن علي، وشريك، وفضيل بن عياض، والمطلب بن زياد ومحمد بن صبيح بن السماك. روى عنه أبو حاتم والفضل بن شاذان. سئل أبو حاتم عنه فقال: هو: شيخ. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ١٥)، وأخبار قزوين للرافعي (٢ / ٤٠٨)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣ / ٣٥٦)، ومعجم شيوخ الطبري (ص: ١٨٧). وأبو أسامة: هو حماد بن أسامة بن زيد الكوفي، ثقة حافظ ثبت ربما دلس، أخرج له الجماعة. التقريب (ص: ١٧٧). =

وهذا مرسل جيد^(١٣٨).

ومحمد بن أبي ذئب القرشي العامري المدني، ثقة فقيه فاضل، روى له الجماعة. (التقريب (ص: ٤٩٣). والحرث بن عبد الرحمن هو: خال ابن أبي ذئب وابن عم أبيه، قال الحافظ: "صدوق"، ووثقه غير واحد. انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٥٠٣)، والتقريب (ص: ١٤٦).

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان هو: القرشي العامري المدني: ثقة، قال أبو حاتم: من التابعين لا يُسأل عن مثله. انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٣١٢)، والتقريب (ص: ٤٩٢).

وروى الأثر مرسلًا - أيضًا - وكيع كما في الدر المنثور (١/ ٣٢١)، وعنه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٩٠٧١)، وابن وهب في موطئه (ح: ٢٢٦)، وأبو داود في مراسيله (ح: ٩٧)، والدارقطني في سننه (ح: ٢١٨٤)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٧٦٦) من طريق ابن أبي ذئب، به.

قال الدارقطني: "وهذا مرسل"، وصحح إرساله البيهقي في الكبرى (١/ ٥٥٤). وذكره ابن عبد البر في الاستدكار (١/ ٣٩) وقال بعد أن عزاه لابن وهب: "وقد غلط بعض من ألف في شرح الموطأ فزعم أن هذا الحديث رواه ثوبان عن النبي - عليه السلام - وهذا غلط بين، أرسله محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس بينه وبين ثوبان مولى رسول الله نسب".

ورواه موصولاً الحاكم (١/ ٣٠٤)، وعنه البيهقي في الكبرى (ح: ١٧٦٥) من طريق عبد الله بن روح المدائني، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. وصحح الحاكم إسناده، ووافقه الذهبي. انظر: الصحيحة (٥/ ح: ٢٠٠٢). وللأثر شواهد منها ما أخرجه مسلم (ح: ١٠٩٤)، والترمذي (ح: ٧٠٦) واللفظ له عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سُخُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَّ فِي الْأُفُقِ». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

ومنها ما رواه ابن خزيمة (ح: ٣٥٦)، والحاكم (١/ ٣٠٤) وصححه وافقه الذهبي، والدارقطني (ح: ٢١٨٥)، عن ابن عباسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ فَجْرٌ يَحْرُمُ فِيهِ الطَّعَامُ وَيَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ يَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ» اختلف في رفعه ووقفه، قال ابن خزيمة (١/ ١٨٤): "لَمْ يَرْفَعْهُ فِي الدُّنْيَا غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ الرَّبِيعِيِّ". وقال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ الرَّبِيعِيِّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ الْفَزَائِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ أَصْحَابُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْهُ - أَيْضًا -". انظر: التلخيص الحبير (١/ ٤٥٥).

(١٣٨) قال أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٣/ ٥١٥): "يريد: جيد الإسناد إلى ابن ثوبان التابعي، ولكنه لا يكون صحيحاً مرفوعاً، لأن المرسل لا تقوم به حجة".

١٥ - قال ابن كثير^(١٣٩): "فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ، صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَأَحَدُكُمْ جُنُبٌ، فَلَا يَصُومُ يَوْمَئِذٍ»^(١٤٠)، فإنه حديث

(١٣٩) تفسير ابن كثير (١/ ٥١٦ - ٥١٧).

(١٤٠) سنده صحيح على شرط الشيخين.

رواه أحمد (ح: ٨١٤٥)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٣٤٨٥). وسنده صحيح ورجاله رجال الشيخين. وعبد الرزاق هو: الصنعاني، ومعمَر هو: ابن راشد. وهمام هو: ابن منبه.

وهو من أحاديث (صحيفة همام بن منبه) كتبها مباشرة عن أبي هريرة، وعددها نحو (١٤٠) حديثاً، وكلها صحيحة، واتفق الشيخان على إخراج أحاديث منها، واتفق البخاري منها بأحاديث، كما انفرد مسلم منها بأحاديث، ورواها الإمام أحمد وساقها في مسنده في موضع واحد، وبإسناد واحد. وقد صدرها أحمد شاكراً في تحقيقه للمسنَد (١٦/ ١١ - ٢٥) بكلام مستفاض نفيس بيّن فيها أنها من أصح الأحاديث، راجعه إن شئت.

وعلقه البخاري بصيغة الجزم بإثر الحديث (١٩٢٦) من طريق همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة: كان النبي ﷺ يأمر بالفطر. انظر: فتح الباري (٤/ ١٤٦)، وتعليق التعليق (٣/ ١٤٨).

ورواه ابن ماجه في الصيام، باب ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام (ح: ١٧٠٢)، وعبد الرزاق (ح: ٧٣٩٩)، والحميدي في مسنده (ح: ١٠٤٧)، وأحمد (ح: ٧٣٨٨)، والنسائي في الكبرى (ح: ٢٩٣٦)، والحازمي في الاعتبار (ص: ١٣٥)، من طريق عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن عبد الله بن عمرو بن عبد القاري، به. وقال البوصيري في مصباح الزجاج (٢/ ٧٢): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات". وصححه الألباني في الصحيحة (٣/ ١١).

وعبد الله بن عمرو روى له مسلم وأبو داود، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروي عن أبي هريرة، روى عنه يحيى بن جعدة"، وقال الحافظ: مقبول. وقال الذهبي: صدوق. انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٤٩)، وتحذيب الكمال (١٥/ ٣٦٣)، والتقريب (ص: ٣١٥).

ورواه عبد الرزاق (ح: ٧٣٩٦)، وأحمد (ح: ٢٥٨١١)، والنسائي في الكبرى (ح: ٢٩٤٢)، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، و(٢٩٧٣) من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر، و(٢٩٣٨) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كلهم به. =

جيد الإسناد على شرط الشيخين، كما ترى، وهو في الصحيحين^(١٤١) عن أبي هريرة، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ، وفي سنن النسائي عنه، عن أسامة بن زيد، والفضل بن عباس ولم يرفعه^(١٤٢).

١٦ - قال ابن كثير^(١٤٣): "قال ابن جرير: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ، وَمَعَهُ تِجَارَةٌ - فَقَرَأَ ابْنُ عُمَرَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١٤٤)^(١٤٥)."

والصحيح أن حديث أبي هريرة هذا منسوخ كما ذهب إليه جماعة من العلماء كابن المنذر والخطابي وابن دقيق العيد وغيرهم ورجحه الحافظ في الفتح (٤/ ١٤٧-١٤٨)، وأن صوم من أصبح جنباً صحيح لأدلة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها. انظر: صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٤٩)، والاعتبار للحازمي (ص ١٣٥)، والتمهيد (١٧/ ٤٢٥)، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ١٢).

(١٤١) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً (ح: ١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم في كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (ح: ١١٠٩).

(١٤٢) سنن النسائي الكبرى برقم (٢٩٣٣، ٢٩٣٤).

(١٤٣) تفسير ابن كثير (١/ ٥٥٠).

(١٤٤) سورة البقرة: [١٩٨].

(١٤٥) موقوف، وسنده صحيح.

رواه الطبري في جامع البيان (٣/ ٥٠٤). وذكره ابن حجر في العجائب في بيان الأسباب (١/ ٥٠١)، وعزاه لعبد بن حميد، وقال: "موقوف".

سنده صحيح. الحسن بن عرفة هو: ابن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، ووثقه يحيى بن معين، وقال مرة: ليس به بأس. وكذا قال النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٧٩)، وقال الذهبي: ثقة. وقال الحافظ في التقریب (ص: ١٦٢): "صدوق". وشبابة بن سوار هو: المدائني، ثقة حافظ. التقریب (ص: ٢٦٣). وشعبة هو: ابن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة حافظ متقن، التقریب (ص: ٢٦٦). وأبو أميمة على ما استظهره أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٤/ ١٦٥): هو: التيمي الكوفي، ثقة، وهو المذكور في الحديث المرفوع التالي، وأن هذا الخبر مختصر من ذاك الحديث ولكنه موقوف على ابن عمر. قال ابن معين: =

وهذا موقوف، وهو قوي جيد، وقد روي مرفوعاً قال أحمد: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
أَسْبَاطٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ
عُمَرَ: إِنَّا نُكْرِي^(١٤٦)، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟ قَالَ: أَلَيْسَ تَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ، وَتَأْتُونَ
الْمُعَرَفَ^(١٤٧)، وَتَرْمُونَ الْجِمَارَ، وَتَحْلِقُونَ رُؤُوسَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ:
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الَّذِي سَأَلْتَنِي فَلَمْ يُجِبْهُ، حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ يَهْدِيهِ
الْيَاثِيَةَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١٤٨) فَدَعَاهُ النَّبِيُّ
ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمْ حُجَّاجٌ»^(١٤٩).

"لا يعرف اسمه"، وقال البخاري: يقال اسمه: عمرو بن أسماء"، روى عن ابن عمر، وروى عنه العلاء بن
المسيب والحسن بن عمرو وشعبة، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال الحافظ في التقریب
(ص: ٦٢٠): مقبول. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٤)، والجرح والتعديل (٩/ ٣٣٠ - ٣٣١)،
وتحذیب الکمال (٣٣/ ٥٢)، والکاشف (٢/ ٤٠٨)، والتذهیب (١٢/ ١٤)، وما كتبه أحمد شاکر عنه
في تعليقه على المسند (٩/ ١٦٨ - ١٦٩). وهذا الأثر الموقوف لا يعارض ما سيأتي من الرواية المرفوعة؛
لأن رواية شعبة هذه مختصرة وتلك مطولة، قال أحمد شاکر في تعليقه على المسند (٩/ ١٧٠): "رواية شعبة
- كما ترى - مختصرة، والعلاء بن المسيب رواه مفصلاً مطولاً، فذكر الموقوف والمرفوع، والعلاء ثقة
مأمون... فزيادته مقبولة دون تردد" اهـ. ويضاف إليه أن الحسن بن عمرو الفقيمي تابع العلاء في ذلك،
فزالت شبهة التفرد، والله أعلم.

(١٤٦) أي: نُؤَجِّر. انظر: لسان العرب (١٥/ ٢١٨)، والقاموس المحيط (ص: ١٣٢٨).

(١٤٧) كَمُعَظَمَ: الموقِف بعرفات. انظر: النهاية (٣/ ٢١٨)، وتاج العروس (٢٤/ ١٤٨).

(١٤٨) سورة البقرة: [١٩٨].

(١٤٩) سنده صحيح.

رواه أحمد (ح: ٦٤٣٤) وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري، غير أبي أمامة التيمي، فهو ثقة كما تقدم
في الحاشية السابقة. وأخرجه الطبري في تفسيره (٤/ ١٦٤) من طريق أسباط، بهذا الإسناد.
ورواه أبو داود في المناسك، باب الكري (ح: ١٧٣٣)، والدارقطني (ح: ٢٧٥١)، والحاكم (١/ ٦١٨)، ومن
طريقه وطريق آخر البيهقي في الكبرى (ح: ٨٦٥٧، ١١٦٦٠) جميعهم من طريق عبد الواحد بن زياد، عن
العلاء بن المسيب، عن أبي أمامة، به. =

١٧ - قال ابن كثير^(١٥٠): "قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الرَّقَاشِيَّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سُلُوكٍ^(١٥١) أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَعْتَبْتُ عَلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ

وأخرجه الطيالسي (ح: ٢٠٢١)، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه (٣ / ٨٢٠) من طريق سلام بن سليم، وأحمد (ح: ٦٤٣٥)، والطبري في تفسيره (٤ / ١٦٩)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٣، ٢٧٥٥) من طريق سفيان الثوري وابن أبي حاتم في تفسيره (١ / ٣٥١) من طريق عباد بن عوام، وابن خزيمة في صحيحه (ح: ٣٠٥١)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٢)، والواحدي في أسباب النزول (ص: ٦٢) من طريق مروان بن معاوية، كلهم (سلام والثوري وعباد ومروان) عن العلاء بن المسيب، به.

وأخرجه بنحوه أيضاً أحمد (ح: ٦٤٣٤)، والطبري في تفسيره (٤ / ١٦٤)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٦) من طريق الحسن ابن عمرو الفقيمي، عن أبي أمامة، به.

والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٦ / ١٠)، والأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسند (١٠ / ٤٧٣). وقال الألباني في صحيح أبي داود (٥ / ٤١٥): "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أبي أمامة التيمي، وهو ثقة، وثقه ابن معين وغيره، ولم يتكلم فيه أحد؛ فقول الحافظ فيه: "مقبول" غير مقبول؛ فتنبه". وفي بعض مصادر التخريج أنهم أبو أمامة هذا.

(١٥٠) تفسير ابن كثير (١ / ٦١٦).

(١٥١) قال السيوطي في نوائد الأبيكار (٢ / ٤٢٨): "قال الشيخ سعد الدين (يعني: التفتازاني). اتفقوا على أن الصواب أخت عبد الله. قلت: كلاهما صواب فإن أباهما عبد الله ابن أبي رأس المنافقين وأخوها صحابي جليل، اسمه عبد الله، نعم، اختلف قديماً، هل هي بنت عبد الله المنافق أو أخته بنت أبي؟ والذي رجحه الحفاظ الأول. قال الدمياطي: هي أخت عبد الله ابن عبد الله شقيقته، أمها خولة بنت المنذر. وقد ورد من طريق عند الدارقطني: إن اسمها زينب. قال ابن حجر: فلعل لها اسمين أو أحدها لقب وإلا فجميلة أصح. وقد وقع من حديث آخر أن اسم امرأة ثابت، حبيبة بنت سهل، قال ابن حجر: والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا له مع امرأتين لشهرة الحديتين وصحة الطريقتين واختلاف السياقين. انتهى". وانظر: فتح الباري (٩ / ٣٩٨).

الْكُفْرُ^(١٥٢) بَعْدَ الْإِسْلَامِ، لَا أُطِيقُهُ بَعْضًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيثَهُ وَلَا يَزِدَّادَ^(١٥٣).

(١٥٢) أي: أخلاق الكفر بعد الدخول في الإسلام، وعدم الموافقة مع الزوج وشدة العداوة في البين قد تفضي إلى ذلك فلذلك أريد الخلع. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٣).
(١٥٣) سنده صحيح.

رواه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (١/ ٦١٦)، والدر المنثور (١/ ٦٧٠).
الحديث صحيح ورجاله ثقات. موسى بن هارون هو: ابن عبد الله بن مروان أبو عمران البغدادي البزاز المعروف والده بالحمال، ثقة حافظ كبير. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٥٢)، وتاريخ الإسلام (٦/ ١٠٥٩)، والتقريب (ص: ٥٥٤). وأزهر بن مروان الرقاشي ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٣٢) وقال: "مستقيم الحديث". ووثقه مسلمة بن القاسم الأندلسي، وقال الحافظ: "صدوق"، روى له الترمذي وابن ماجه انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٣٣١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦)، والتقريب (ص: ٩٨). وعبد الأعلى هو: البصري السامي، أبو محمد، ثقة، وقد احتج به الأئمة كلهم. انظر: التقريب (ص: ٣٣١)، وهدي الساري (ص: ٤١٦). وسعيد هو: ابن أبي عروبة، من كبار الأئمة وثقة الأئمة كلهم، وكان من أثبت الناس في قتادة. التقريب (ص: ٢٣٩). وقاتدة هو: ابن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، وقد زال الخوف من تدليسه؛ لأن الراوي عنه في الإسناد سعد بن أبي عروبة اليشكري وهو من أثبت الناس عنه، وقد صحح حديثه عنه البردنجي وغيره. ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٥).

ورواه ابن ماجه في الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطاها (ح: ٢٠٥٦)، والضياء في المختارة (١٢/ ٢٣١) من طريق أزهر بن مروان، به. والطبراني في الكبير (١١/ ٣١٠)، ح: ١١٨٣٤، وابن بطة في إبطال الحيل (ص: ٣٨)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٤٨٤٢) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن عبد الأعلى، به. وصححه الألباني في الإرواء (٧/ ١٠٣)، وشعيب الأرنؤوط وزملاؤه (٣/ ٢٠٨)، في تحقيقهم لابن ماجه. والحديث بدون زيادة (وَلَا يَزِدَّادَ) في البخاري (ح: ٥٢٧٣) والنسائي (ح: ٣٤٦٣) وفي الكبرى (ح: ٥٦٢٨)، وفي الكبير للطبراني (ح: ١١٩٦٩، ١١٩٦٩)، وسنن الدارقطني (ح: ٣٦٢٨)، والكبرى للبيهقي (ح: ١٤٨٣٨) من طريق خالد الحذاء. وفي البخاري (ح: ٥٢٧٦)، والمتقى لابن الجارود (ح: ٧٥٠)، والصغير للبيهقي (ح: ٢٦٣٢)، والكبرى له أيضًا (ح: ١٤٨٤٠) من طريق أيوب السخيتاني. كلاهما (أي: خالد، وأيوب) عن عكرمة عن ابن عباس.

وهكذا رواه ابن ماجه عن أزهر بن مروان، بإسناده مثله سواء^(١٥٤). وهو إسناد جيد مستقيم" اهـ.

١٨ - قال ابن كثير^(١٥٥): "قال مسلم في صحيحه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطَلِّقُهَا، فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: أَتَحِلُّ لِمَنْ زَوَّجَهَا الْأَوَّلُ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا»^(١٥٦).

قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ؛^(١٥٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ^(١٥٨).
وقد رواه البخاري من طريق أبي معاوية محمد بن خازم^(١٥٩)، عن هشام، به^(١٦٠).

وتفرد به مسلم من الوجهين الآخرين^(١٦١).

وهكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الله بن المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً بنحوه، أو مثله^(١٦٢). وهذا إسناد جيد" اهـ.

(١٥٤) انظر: هامش رقم (١٥٣).

(١٥٥) تفسير ابن كثير (١/ ٦٢٣ - ٦٢٤).

(١٥٦) كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها... (ح: ١٤٣٣)، ورقمه الخاص (ح: ١١٤).

(١٥٧) في صحيح مسلم هنا إضافة رمز تحويل السند: (ح).

(١٥٨) انظر: هامش رقم (١٥٦).

(١٥٩) صحفت كلمة (خازم) - وهو والد أبي معاوية محمد بن خازم - في المطبوع من تفسير ابن كثير إلى (خازم).

(١٦٠) رواه البخاري في الطلاق، باب من قال لامرأته: أنت علي حرام (ح: ٥٢٦٥).

(١٦١) انظر: هامش رقم (١٥٦).

(١٦٢) سنده ضعيف، والحديث صحيح. =

١٩ - قال ابن كثير^(١٦٣): "وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُتَيْسٍ الْجُهَنِيِّ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ، إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ لِيَقْتُلَهُ وَكَانَ نَحْوَ عَرَفَةَ - أَوْ عَرَفَاتٍ - فَلَمَّا وَاجَهُ حَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ قَالَ: «فَخَشِيتُ أَنْ تَفُوتَنِي فَجَعَلْتُ أُصَلِّي وَأَنَا أَوْمِئُ إِيْمَاءً»^(١٦٤).

رواه الطبري في جامع البيان (١٧٠/٤) قال: حدثني المثنى، قال: ثنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، نحوه. سنده ضعيف، من أجل المثنى وهو: ابن إبراهيم الأمللي، شيخ الطبري وقد أكثر من الرواية عنه في تفسيره وتاريخه وغيرهما (قاله الحموي في معجم الأدباء، ٦/٢٤٤٦). ولم أجد له ترجمة سوى ما قاله أحمد شاعر في تعليقه على الطبري (١/١٧٦): "أما المثنى شيخ الطبري: فهو المثنى بن إبراهيم الأمللي، يروي عنه الطبري كثيرا في التفسير والتاريخ"، وقال صاحب معجم شيوخ الطبري (ص: ٤٢٠): "لم أعرفه، ولم أجد من يعرفه، ووثقه الحافظ ابن كثير في تفسيره ضمنا" اهـ. يشير إلى أسانيد هو من رجالها حكم عليها ابن كثير بالصحة أو الجودة كما هو الحال في الحديث الذي نحن بصدد تخريجه. انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٥٤، ٢٨٩)، ومعجم شيوخ الطبري (ص: ٤٢٠ - ٤٣٥).

وسويد بن نصر هو: ابن سويد المروزي، أبو الفضل، لقبه الشاه، سمع ابن المبارك، ثقة. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤/١٤٨)، والتقريب (ص: ٢٦٠). وباقي رجال السند من رجال الشيخين. وقد أخرج الحديث البخاري في الطلاق، باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجا غيره فلم يمسه (ح: ٥٣١٧)، ومسلم في النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، وبطأها، ثم يفارقها وتنقضي عدتها (ح: ١٤٣٣)، من طريق هشام به. (١٦٣) تفسير ابن كثير (١/٦٥٦).

(١٦٤) سنده ضعيف.

رواه أبو داود في الصلاة، باب صلاة الطالب (ح: ١٢٤٩)، وأحمد (ح: ١٦٠٤٧)، وابن خزيمة (ح: ٩٨٢، ٩٨٣)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٧١٦٠)، وأبو يعلى (ح: ٩٠٥)، وأبو نعيم في الدلائل (ح: ٤٤٥)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٧٨٨٤)، وفي الدلائل (٤/٤٢)، كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر، عن ابن عبد الله بن أنيس، عن أبيه، قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ، وَكَانَ نَحْوَ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ، فَقَالَ: «اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ...» =

الحديث بطوله رواه أحمد وأبو داود بإسناد جيد^(١٦٥) اهـ.

٢٠ - قال ابن كثير^(١٦٦) : "وقوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمْنَتَهُ ﴾^(١٦٧) ، روى ابن أبي حاتم بإسناد جيد ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «هَذِهِ نَسَخَتْ مَا قَبْلَهَا»^(١٦٨) ^(١٦٩).

ورواه بنحوه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ح: ٢٠٣١) من طريق محمد بن كعب -وهو القرظي- قال: قال عبد الله بن أنيس... والقرظي لم يدرك عبد الله بن أنيس.

قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٠٣): "وفيه راو لم يُسمَّ وهو: ابن عبد الله بن أنيس، وبقية رجاله ثقات". قلت: سند الحديث ضعيف من أجل ابن عبد الله بن أنيس هذا، وهو عبد الله بن عبد الله بن أنيس ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٧)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٢٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٩٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين غير أن محمد بن إسحاق روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهو مدلس مشهور إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد وغيره.

وحسن الحديث العراقي في طرح التثريب (٣/ ١٥٠)، والحافظ في الفتح (٢/ ٤٣٧)، وضعفه الألباني في الإرواء (ح: ٥٨٩) من أجل ابن أنيس. وتعبه عبد الله بن محمد الدويش في تنبيه القارئ (١/ ١٤) فحسبه.

(١٦٥) وقد حكم بتجويد سنده أيضاً القاسمي في تفسيره (٢/ ١٦٨).

(١٦٦) تفسير ابن كثير (١/ ٧٢٨).

(١٦٧) سورة البقرة: [٢٨٣].

(١٦٨) يعني آية المدائنة، والراجح وهو مذهب الجمهور أنها محكمة، لأن معنى الناسخ أن ينفي حكم المنسوخ، وليس هنا كذلك، والصحيح أنه ليس ههنا نسخ وأنه أمر ندب. انظر: نواسخ القرآن (١/ ٣٠٥). قال الشوكاني بعد ما نقل الأثر في فتح القدير (١/ ٣٥٠): "رضي الله عن هذا الصحابي الجليل، ليس هذا من باب النسخ، فهذا مقيد بالائتمان، وما قبله ثابت محكم لم ينسخ وهو مع عدم الائتمان".

(١٦٩) الأثر سنده حسن.

رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٧٠، ح: ٣٠٤١) قال: حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن مهدي، ثنا محمد بن مروان العقيلي، أنبأ عبد الملك بن أبي نضرة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري.

إبراهيم بن مهدي هو: المصيصي بغدادي الأصل، وثقه أبو حاتم وابن قانع. وقال ابن معين: ما أراه يكذب. وفي قول آخر: جاء بمناكير. وقال الأزدي: له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها. وقال ابن حجر: =

خلاصة وخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

توصل البحث بعد هذه الجولة الماتعة في رحاب (تفسير القرآن العظيم) إلى عدد من النتائج، ومن أهمها: أن مصطلح (الجيد) عند ابن كثير ليس ثابتاً على معنى

مقبول. توفي سنة (٢٢٥هـ). انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٣٨). والثقات لابن حبان (٨/ ٧١)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢١٤)، والتقريب (ص: ٩٤).

ومحمد بن مروان بن قدامة العقيلي، روى عنه البخاري في التعاليق، وأبو داود في المراسيل، وروى عنه مسدد ويحيى بن معين وغيرهم. قال أحمد: "رأيت محمد بن مروان العقيلي، وحدث بأحاديث وأنا شاهد، لم أكتبها، تركتها على عمد" كأنه ضعفه. وقال ابن معين: "ليس به بأس"، وعن أبي داود: "صدوق". ذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. انظر: الثقات لابن حبان (٩/ ٤١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٨٨)، والتقريب (ص: ٥٠٦).

وعبد الملك بن أبي نضرة ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ١٠٥) وقال: ربما أخطأ. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٠)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٤٢٧)، والتهذيب (٦/ ٤٢٧)، والتقريب (ص: ٣٦٥).

وأبوه "أبو نضرة" هو: المنذر بن مالك بن قطعة العبدي، روى عن علي وأبي موسى وأبي ذر وأبي سعيد وغيرهم. قال أحمد: "ثقة". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث، وليس كل أحد يحتج به". انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٠)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٠٨)، والتهذيب (١/ ٣٠٢).

وبهذا يتضح أن سند الأثر حسن؛ لأن محمد بن مروان العقيلي صدوق حسن الحديث. وأما إبراهيم بن مهدي وإن كان مقبولاً إلا أنه متابع، حيث روى الأثر ابن ماجه في الأحكام، باب الإشهاد على الديون (ح: ٢٣٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٢٠٣٦٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (ح: ٧٢٧)، والطبري في تفسيره (٥/ ٧٥). وابن المنذر في تفسيره (١/ ٦٨)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص: ٢٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٤٨)، والبيهقي في الكبرى (ح: ٢٠٥١٣)، والخطيب البغدادي في تلخيص المشابه (٢/ ٨٤١)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ٣٠٤) من طرق عن محمد بن مروان بالإسناد السابق.

ذكره الحافظ في العجائب (١/ ٦٤٤). والسيوطي في الدر المنثور (٢/ ١٢٦) وعزاه -إضافة إلى من ذكرناهم- إلى أبي داود، وقال: "بسند جيد".

واحد، فقد استخدمه مرة بمعنى: **المقبول ضد المردود**؛ بدليل أنه قد قرن بين الجيد وبين القوي في حكمه على بعض الأحاديث، كما قال في حديث رقم (٤): "الحديث في الترمذي وغيره بإسناد جيد وقوي"، وحديث رقم (١٦): "وهذا موقوف، وهو قوي جيد".

وأحياناً يسوي بينه وبين الصحيح؛ ويؤيد هذا أنه قرن بينه وبين الصحيح، أو حكم بأنه على شرط الشيخين، كما قال في حديث رقم (١٣): "إسناد صحيح قوي جيد". وحديث رقم (١٥): "حديث جيد الإسناد على شرط الشيخين". وأحياناً يستخدمه مرادفاً للحسن، قال في حديث رقم (٧): "إسناد جيد قوي حسن"، وفي حديث رقم (١٠): "إسناد جيد حسن".

ولم أقف أنه استخدم (الجيد) بالمعنى الرابع الذي هو: **درجة فوق الحسن ودون الصحيح**، إلا أن ابن كثير مجتهد في حكمه، فقد تبين من خلال البحث أنه حكم على ستة أحاديث بالجيد: (وأرقامها: ١، ٣، ٤، ٩، ١٠، ١٨، ١٩) مع أن أسانيدها ضعيفة.

وأما الأحاديث المتبقية (١٣) فمقبولة، على هذا التفصيل:

ثلاثة أحاديث أسانيدھا صحيحة (أرقامها: ٥، ١٣، ١٧)، وحديث رقم (١٤) مرسل وسنده صحيح، ورقم (١٥) على شرط الشيخين، ورقم (٢) على شرط مسلم، ورقم (٦) صحيح لغيره، ورقم (١٢) ورقم (١٦) حديثان موقوفان سنداهما صحيحان.

وثلاثة أحاديث: (أرقامها: ٨، ١١، ٢٠) أسانيدھا حسنة. وحديث رقم (٧) حسن لغيره. ولمزيد من التوضيح والبيان وزعنا الأحاديث العشرين حسب درجتها على الحقول الثلاثة الآتية:

(١) الأحاديث الصحيحة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	٢- «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ...»	حديث جيد	صحيح على شرط مسلم
٢	٥- «رَبُّنَا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»	إسناد جيد	صحيح الإسناد
٣	٦- «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي...»	إسناد جيد	صحيح لغيره
٤	١٢- «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ...»	إسناد جيد	صحيح موقوفًا.
٥	١٣- «مَا أَطْعَمْتُهُ إِذْ كَانَ جَائِعًا، أَوْ سَاعِيًا...»	إسناد صحيح قوي جيد	إسناده صحيح
٦	١٤- «الْفَجْرُ فَجْرَانِ...»	مرسل جيد	مرسل رجال ثقات
٧	١٥- «إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ، صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَأُحْدِكُمْ...»	جيد الإسناد على شرط الشيخين	صحيح على شرط الشيخين
٨	١٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَشَيْلٍ عَنِ الرَّجُلِ يَخُجُّ وَمَعَهُ بَيْتَارَةٌ...»	موقوف وهو قوي جيد	صحيح موقوفًا
٩	١٧- أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سُلُوكٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أُعْطِيتُ	إسناد جيد مستقيم	إسناده صحيح

(٢) الأحاديث الحسنة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	٧- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»	إسناد جيد قوي حسن	حسن لغيره
٢	٨- انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَقُلْتُ...»	إسناد جيد	حسن
٣	١١- «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبْتِ...»	إسناد جيد	حسن
٤	٢٠- «هَذِهِ نَسَخَتْ مَا قَبْلَهَا»	إسناده جيد	سنده حسن

(٣) الأحاديث الضعيفة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	١- «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: بِكِتَابٍ...	إسناده جيد	ضعيف
٢	٣- «لَلَّهِ أَشَدُّ أَدْنًا إِلَى الرَّجُلِ...»	سنده جيد	ضعيف
٣	٤- «صَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ.	إسناده جيد وقوي	ضعيف
٤	٩- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ...»	إسناده جيد، وفيه مبهم، وهو مرسل	مرسل ضعيف
٥	١٠- «الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ قَلْبُ أَجْرَدُ»	إسناده جيد حسن	ضعيف
٦	١٩- «فَحَشِيْتُ أَنْ تَفُوتَنِي...»	إسناده جيد	ضعيف
٧	١٨- «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا..»	وهذا إسناده جيد	سنده ضعيف، والحديث صحيح.

وخلاصة البحث: أن ابن كثير لم يستخدم مصطلح (الجيد) على معنى واحد، بل استخدمه أحياناً بمعنى: المقبول ضد المردود، وأحياناً مساوياً للصحيح، وأحياناً بمعنى: الحسن، وحينئذ يكون تعيين المراد (بالجيد) عنده حسب القرائن والشواهد والسياق، أو بدراسة السند. والله أعلم.

قائمة المصادر والمراجع

- [١] الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ.
- [٢] الأباطيل والمناكير، للجورقاني، تحقيق: الفريوائي، دار الصمعي، الرياض، ط ٤، ١٤٢٢هـ.
- [٣] الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: عثمان الأثيوبي، دار الراية.
- [٤] إبطال الحيل، لابن بطة، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [٥] الأحاديث المختارة، للمقدسي، تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
- [٦] أخبار القضاة، لوكيع (ت: ٣٠٦هـ) تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية، ط ١، ١٣٦٦هـ.
- [٧] أخبار مكة، للفاكهي، تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- [٨] أخلاق أهل القرآن، للأجري، تحقيق: عبد اللطيف، دار الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- [٩] أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، تحقيق: ماكس، دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.
- [١٠] إرواء الغليل، للألباني، المكتب الإسلامي. بيروت. ط ١، ١٣٩٩هـ.

- [١١] أسباب النزول، للواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبلة، ط. ١٤٠٧هـ، جدة.
- [١٢] الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ). دار قتيبة. دار الوعي. ١٤١٤هـ.
- [١٣] الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، دار الفكر بيروت. ١٤٢٧هـ
- [١٤] أسد الغابة، لابن الأثير. تحقيق علي محمد وزميله، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ.
- [١٥] إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر، للأثيوبي، مكتبة الغرباء، ط ١، ١٤١٤هـ. السعودية.
- [١٦] الإصابة، لابن حجر، تحقيق: عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.
- [١٧] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، للحازمي، دائرة المعارف العثمانية، ط ٢، ١٣٥٩هـ، الهند.
- [١٨] إعلام الموقعين، لابن القيم. تحقيق: عبد السلام، دار الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
- [١٩] إغاثة اللهفان، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.
- [٢٠] الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة. بيروت.
- [٢١] إنباء الغمر، لابن حجر، تحقيق: حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٣٨٩هـ.
- [٢٢] أنيس الفقهاء، للقونوي، تحقيق: يحيى حسن، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

- [٢٣] البحر الذي زخر، للسيوطي، تحقيق: الأندونسي، مكتبة الغرباء، المملكة العربية السعودية.
- [٢٤] البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٢٥] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة.
- [٢٦] البدر المنير، لابن الملتن، تحقيق: أبي الغيط وآخرين، دار الهجرة، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- [٢٧] البيان في عدّ آي القرآن للداني، تحقيق: قدوري، مركز المخطوطات، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [٢٨] تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- [٢٩] تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: التدمري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- [٣٠] تاريخ أصبهان، لأبي نعيم، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [٣١] تاريخ بغداد، للخطيب، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- [٣٢] تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، دار التراث، ط ٢، ١٣٨٧هـ.
- [٣٣] التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

- [٣٤] تاريخ المدينة، لابن شبة (ت: ٢٦٢هـ) تحقيق: فهمي محمد شلتوت، جدة، ١٣٩٩هـ.
- [٣٥] التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي، تحقيق: الحجار، ط ٣، ١٤١٤هـ. دار ابن حزم، بيروت.
- [٣٦] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق: بشار عواد. دار الغرب. بيروت. ط ١. ١٩٩٩م.
- [٣٧] تحفة الذاكرين، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٤م.
- [٣٨] تحفة الطالب، لابن كثير، دار ابن حزم، ط ٢، ١٤١٦هـ.
- [٣٩] تخريج أحاديث الإحياء، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- [٤٠] تخريج أحاديث وآثار الكشاف، للزيلعي تحقيق: عبد الله السعد، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [٤١] تدريب الراوي، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- [٤٢] التدوين في أخبار قزوين، للرافعي، تحقيق: العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
- [٤٣] تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.
- [٤٤] تعجيل المنفعة، لابن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

- [٤٥] تعريف أهل التقديس، لابن حجر، تحقيق: القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ.
- [٤٦] التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد العظيم آبادي. دار المحاسن. القاهرة.
- [٤٧] تعليق التعليق، لابن حجر، تحقيق: القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.
- [٤٨] تفسير القرآن، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط٣، ١٤١٩هـ.
- [٤٩] تفسير ابن المنذر، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ.
- [٥٠] التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٣٩٦هـ.
- [٥١] تقريب التهذيب، لابن حجر. تحقيق: عوامة، دار الرشيد. ط١. ١٤٠٦هـ سوريا، حلب.
- [٥٢] تقويم البلدان، لإسماعيل بن محمد (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: رينود وزميله، باريس ١٨٤٠م.
- [٥٣] التلخيص الحبير، لابن حجر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
- [٥٤] تلخيص المتشابه، للخطيب، تحقيق: مشهور وزميله، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- [٥٥] التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق: العلوي وزميله، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ.

- [٥٦] تهذيب التهذيب، لابن حجر. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند. ١٣٢٧هـ.
- [٥٧] تهذيب الكمال، للمزي. تحقيق: بشار عواد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١، ١٤١٣هـ.
- [٥٨] تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١. ٢٠٠١م.
- [٥٩] الثقات، لابن حبان. مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٣٩٩هـ.
- [٦٠] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبُغَا، تحقيق: آل نعمان، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- [٦١] جامع الأصول، لابن الجزري تحقيق: الأرْنَؤُوط وزميله، مكتبة الحلواني، ط ١، ١٣٨٩هـ.
- [٦٢] جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق: محمود شاكر، الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٦٣] جامع البيان في القراءات السبع، للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- [٦٤] جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: الزهيري، دار ابن الجوزي، ط ١. ١٤١٤هـ.
- [٦٥] جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد، عالم الكتب، ط ٢.
- [٦٦] جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي. دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).

- [٦٧] الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: المهدي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٦٨] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف.
- [٦٩] جامع المسانيد، لابن كثير، تحقيق: الدهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ.
- [٧٠] الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١.
- [٧١] جمال القراء، للسرخاوي، تحقيق: العطية وزميله، دار المأمون، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٧٢] الجهاد، لابن المبارك (ت: ١٨١هـ) تحقيق: نزيه حماد، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٢م.
- [٧٣] حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبد الهادي، دار الجيل، بيروت.
- [٧٤] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة السعادة، ١٣٩٤هـ.
- [٧٥] خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض.
- [٧٦] الدارس في تاريخ المدارس، للنعمي، تحقيق: إبراهيم، ط ١، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية.

- [٧٧] الدرر الكامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- [٧٨] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ.
- [٧٩] دلائل النبوة، لأبي نعيم، تحقيق: قلعه جي وزميله، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- [٨٠] دلائل النبوة، للبيهقي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- [٨١] ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني (ت: ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ.
- [٨٢] ذيل التقييد، للفاسي، تحقيق: كمال يوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.
- [٨٣] الرد الوافر، لابن ناصر الدين، تحقيق: الشاويش، ط١، ١٣٩٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٨٤] روح المعاني، للألوسي، إدارة الطباعة المنيرية ودار إحياء التراث الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- [٨٥] زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم. تحقيق شعيب الأرناؤوط، الرسالة. ط٣. ١٤١٨هـ.
- [٨٦] كتاب الزهد والرفائق، لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
- [٨٧] سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، ط: ١، ١٤١٥ - ١٤٢٢هـ.
- [٨٨] سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، مكتبة المعارف، ط: ١، ١٤١٢هـ.

- [٨٩] السنة، للخلال (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [٩٠] سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد، مراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩١] سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، مراجعة: صالح آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩٢] سنن علي بن عمر، الدارقطني، تحقيق: لأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- [٩٣] سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني للنشر، ط: ١، ١٤١٢هـ.
- [٩٤] سنن النسائي، لأحمد بن شعيب مراجعة: صالح آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩٥] سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد آل حميد، دار الصمعي، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- [٩٦] السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢١هـ.
- [٩٧] السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٤هـ.
- [٩٨] السنة، لابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- [٩٩] سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث. دار السلام. الرياض. ط ٢. ١٤٢١هـ.

- [١٠٠] السنن، للدارقطني. تحقيق: الأرنبوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.
- [١٠١] السنن الكبرى، للبيهقي. تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٤هـ.
- [١٠٢] السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق: البنداري وزميله. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
- [١٠٣] سنن النسائي الصغرى، للنسائي. دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١٠٤] سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق: الأرنبوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ.
- [١٠٥] شذرات الذهب، لابن العماد، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط، دار ابن كثير، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- [١٠٦] شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، تحقيق: الغامدي، دار طيبة، ط ١. ١٤٢٣هـ.
- [١٠٧] شرح السنة، للبغوي، تحقيق: الأرنبوط وزميله، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.
- [١٠٨] شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنبوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- [١٠٩] شرح مشكل الآثار، للطحاوي. تحقيق الأرنبوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١، ١٤١٥هـ.
- [١١٠] شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- [١١١] صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١١٢] صحيح ابن خزيمة، (ت: ٣١١هـ) تحقيق: الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [١١٣] صحيح مسلم بن الحجاج، دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١١٤] ضعيف سنن أبي داود، للألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط ١. (١٤١٢هـ).
- [١١٥] الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق: قلعجي، دار المكتبة العلمية، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.
- [١١٦] الضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- [١١٧] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة.
- [١١٨] طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط: ١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [١١٩] طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- [١٢٠] الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [١٢١] طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: ١، ١٣٩٦هـ.
- [١٢٢] طبقات المفسرين، لأدنه وي، تحقيق: الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٧هـ.
- [١٢٣] العجائب في بيان الأسباب، لابن حجر، تحقيق: الأنيس، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٨هـ.

[١٢٤] *العلل المتناهية*، لابن الجوزي تحقيق: الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط ٢، ١٤٠١هـ.

[١٢٥] *العلل*، للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

[١٢٦] *عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير*، اختصار أحمد شاكر، دار الوفاء، ط ٢، ١٤٢٦هـ.

[١٢٧] *غريب الحديث*، للحربي، تحقيق: سليمان إبراهيم وزميله، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٥هـ.

[١٢٨] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، لابن حجر. تحقيق ابن باز. دار المعرفة. بيروت.

[١٢٩] *فتح البيان في مقاصد القرآن*، لمحمد صديق خان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ.

[١٣٠] *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية*، للشوكاني، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٢١هـ.

[١٣١] *فتح المغيـث*، للسخاوي، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ.

[١٣٢] *الفروق اللغوية*، للعسكري، تحقيق: محمد سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر.

[١٣٣] *فضائل القرآن*، لأبي عبيد، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، ط ١، ١٤١٥هـ.

[١٣٤] *فضائل القرآن*، لابن كثير، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٣٥] فضائل القرآن، للمستغفري، تحقيق: أحمد السلوم، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٨ م.

[١٣٦] الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، ط ٤.

[١٣٧] الفقيه والمتفقه، للخطيب، تحقيق: عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢١ هـ.

[١٣٨] فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦ هـ.

[١٣٩] القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٦٦ هـ.

[١٤٠] قواعد التحديث، للقاسمي (ت: ١٣٣٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[١٤١] الكاشف، للذهبي، تحقيق: عوامة وزميله، دار القبله للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٣ هـ.

[١٤٢] الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني، تحقيق: عادل وزميله، الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ.

[١٤٣] كشف الأستار، للهيتمي، تحقيق: الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٣٩٩ هـ.

[١٤٤] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، مكتبة المثنى، ١٩٤١ م.

[١٤٥] كنز العمال، للهندي، تحقيق: حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤٠١ هـ.

[١٤٦] *لباب النقول في أسباب النزول*، للسيوطي، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

[١٤٧] *لسان العرب*، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.

[١٤٨] *المحدث الفاضل*، للرامهرمزي، تحقيق: محمد الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.

[١٤٩] *مجمع البحرين في زوائد المعجمين*، للهيثمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٣هـ.

[١٥٠] *مجمع الزوائد*، للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.

[١٥١] *مجلد اللغة*، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

[١٥٢] *مجموع فتاوى ابن تيمية*، جمع: ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤٢٥هـ.

[١٥٣] *محاسن الاصطلاح*، للبلقيني تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف.

[١٥٤] *محاسن التأويل*، للقاسمي، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٦هـ.

[١٥٥] *مختار الصحاح*، للرازي، تحقيق: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، ط ٥، ١٤٢٠هـ.

[١٥٦] *مختصر قيام الليل اختصار المقرئ*، حديث أكاديمي، ط ١، ١٤٠٨هـ، فيصل آباد، باكستان.

[١٥٧] *المخصص*، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٧هـ.

[١٥٨] *المراسيل*، لابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٧هـ.

[١٥٩] *مستخرج أبي عوانة*، تحقيق: أيمن الدمشقي دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

[١٦٠] *المستدرک*، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ.

[١٦١] *مسند أبي داود الطيالسي*، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٩هـ.

[١٦٢] *المسند*، لأحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٣] *المسند*، لابن حنبل، تحقيق جماعة بإشراف الأرنبوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٤] *مسند أبي يعلى*، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ.

[١٦٥] *مسند البزار*، تحقيق: محفوظ الرحمن، مؤسسة علوم القرآن، ط ١، (١٩٨٨ - ٢٠٠٩م).

[١٦٦] *مسند الروياني*، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٧] *مسند الشهاب*، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

[١٦٨] *المصاحف*، لابن أبي داود، تحقيق: محب الدين عبد السبحان، دار البشائر، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

- [١٦٩] المصباح المنير، للفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- [١٧٠] مصباح الزجاجة، للبوصيري، تحقيق: محمد المنتقى، دار العربية، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [١٧١] المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبه. تحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني.
- [١٧٢] المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [١٧٣] معارج القبول للحكمي، تحقيق: سيد عمران وزميله، دار الحديث، ١٤٢٠هـ.
- [١٧٤] معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٥١هـ.
- [١٧٥] معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [١٧٦] معجم ابن الأعرابي، تحقيق: للحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [١٧٧] المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض، دار الحرمين، القاهرة، (١٤١٥هـ).
- [١٧٨] المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، ط: ٢، القاهرة.
- [١٧٩] معجم شيوخ الطبري، لأكرم بن محمد الفالوجي، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ.

[١٨٠] المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، تحقيق: الهيلة، ط: ١، ١٤٠٨هـ مكتبة الصديق، الطائف.

[١٨١] معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق: قلنجي، جامعة الدراسات، باكستان ط ١، ١٤١٢هـ.

[١٨٢] معرفة الصحابة، لأبي نعيم. تحقيق عادل العزازي. دار الوطن. الرياض. ط ١. ١٤١٩هـ.

[١٨٣] معجم الصحابة، للبغوي، تحقيق: الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.

[١٨٤] معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق: المصراتي، مكتبة الغرباء، ط ١، ١٤١٨هـ.

[١٨٥] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الدعوة.

[١٨٦] مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن الصلاح، تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف. [١٨٧] المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

[١٨٨] المنتقى من السنن المسندة، للجارود، تحقيق: البارودي، مؤسسة الكتاب، ط ١، ١٤٠٨هـ.

[١٨٩] منهج ابن كثير في تفسيره، لسليمان اللاحم، دار المسلم، ط: ١٤٢٠هـ، الرياض.

[١٩٠] المنهل الصافي، لابن تغري بردي، تحقيق: محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- [١٩١] موسوعة فضائل سور وآيات القرآن، لطرهوني، دار ابن القيمط، ١٤٠٩هـ، ١هـ، السعودية.
- [١٩٢] الموطأ، لمالك بن أنس، علق عليه: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.
- [١٩٣] موطأ ابن وهب (قطعة من الكتاب)، تحقيق: الصيني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- [١٩٤] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٣٨٢هـ.
- [١٩٥] الناسخ والمنسوخ، للنَّحَّاس، تحقيق: ابن عبد السلام، مكتبة الفلاح، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- [١٩٦] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر.
- [١٩٧] نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ٣. ١٤٠٧هـ.
- [١٩٨] النكت على ابن الصلاح، للعسقلاني، تحقيق: المدخلي، الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- [١٩٩] النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، ط ١، ١٤١٩هـ أضواء السلف، الرياض.
- [٢٠٠] النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، تحقيق: الفحل، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٨هـ.

[٢٠١] *النهاية في غريب الحديث والأثر*، لابن الأثير، تحقيق: الزاوي والطناحي، المكتبة العلمية.

[٢٠٢] *نواسخ القرآن*، لابن الجوزي، تحقيق: المليباري، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

[٢٠٣] *نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار*، للسيوطي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٤هـ.

[٢٠٤] *هدي الساري*، لابن حجر، تصحيح: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

[٢٠٥] *اليواقيت والدرر*، للمناوي، تحقيق: المرتضى أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.

The good Ahadith (Sayings) that have been judged by IBN KATHIR in his interpreting Holly Qur'an

Dr. Ibrahim Bin Abdullah AlDawyesh

Associate Professor of Hadith studies

University of Qassim: Faculty of Science and literatures In Al-Rass governorate

Department :Islamic studies

Abstract. This is a research that collected all the Ahadith that have been judged by IBN KATHIR in (interpreting Holly Qur'an) as a good isnaads (isnaads: Connected Chain of Transmission) from the beginning of the Book till the end of sorat Al-Baqarah, their total is 20 Hadith, they were judged after studying their (isnaads) through the origins and rules of Terminology taking into account (imams) opinions for this case. It has been shown through researching that scientists used the term ((good)) for four meanings:

1. The accepted against refused.
2. The Correct.
3. The fine.
4. A degree just over the fine itself and below the correct.

It has been shown also through researching that the use of IBN KATHIR for the concept of (Good) never been stable for only one meaning but he used it for three meaning :

1. sometimes used the ((good)) as the accepted against refused, and the clue was that he linked between the good and the strong in judging some ahadith .
2. sometimes equals to the correct , supporting this that he linked between the good and the correct or he judges the hadith that it on the condition of the two sheikh (Al-Bukhari and Muslim)
3. other times as: the fine .

And for him stating the demanded meaning for this term could be according to the relations and proofs and the context, or by studying the sanad (" Connected Chain of Transmission"). And all God only knows.

And also found through research that IBN KATHIR diligent in his judges -may he do the correct or the fault where he judges of seven ahadith that their isnaad was weak . While the remaining ahadith (13) their Isnaads came on this detail:

Three correct , one of the condition of tow sheikhs , and one hadith on the condition of Muslim , and correct hadith for someone else , three hadiths with good isnaads and one good hadith for someone else , one-hadith consignor with correct sanad , and two prevented hadiths with correct sanaads .

قصة امرأة عمران والدروس الدعوية المستفادة منها

د. خولة بنت يوسف المقبل

أستاذ مشارك في قسم الدعوة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث. لقد قص علينا القرآن الكريم كثيراً من قصص السابقين لأخذ العظة والعبرة من تلك القصص والاستفادة مما ورد فيها من أحداث.

والقصص القرآني هو القصص الحق قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَئِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران: ٦٢

من أجل ذلك وضع هذا البحث والذي يتحدث عن: أهمية دراسة القصص القرآني من الجانب الدعوي والذي كان الوصف فيه منصبا على ذكر المراد بالقصص القرآني، وأهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة، وأهداف القصص القرآني.

ثم ذكر التعريف بقصة امرأة عمران من خلال تفسير الآيات التي وردت بها قصة امرأة عمران وذكر القصص المتعلقة بقصة امرأة عمران ثم التدرج في الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران والمتعلقة بالعقيدة والشرعية والأخلاق.

ثم الخلوص بذكر أهم النتائج والتوصيات لهذا البحث.